**الجامعة المستنصرية- كلية الآداب**

**قسم الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع**

**السنة الثالثة: فرع الاجتماع**

**محاضرات في علم الجريمة**

**إعداد: أ. د. غني ناصر القريشي**

**موضوع علم الجريمة**

**تعريف علم الجريمة (الإجرام)**

 هناك تعار يف عديدة لعلم الجريمة تقاربت وتباعدت أحياناً، والسبب في ذلك يعود إلى انتماء باحثي علم الجريمة إلى العديد من التخصصات العلمية مثل علم النفس، وعلم الاجتماع والقانون وعلم الأمراض العقلية ..الخ.

 وقد عرّف"علم الجريمة "Criminology بأنه" ذلك الفرع من العلوم الجنائية الذي يبحث في "الجريمة" "Crimeبوصفها ظاهرة في حياة الفرد، وفي حياة المجتمع، لتحديد العوامل والملابسات التي أدت إلى ارتكابها." "1"

وعرّف أيضاً أنه"العلم الذي يحدد ويفصل بين مختلف عناصر الشخصية التي تميز بين المجرم وغير المجرم، ويهتم في جميع فروعه وتخصصاته بالفئة الأولى، مقارناً إياها على الدوام بالفئة الثانية، محاولاً فهم العوامل والظروف عامة، والاجتماعية منها خاصة، التي تؤدي أو تساعد على التمييز بين الفئتين.""2"

 كذلك عرّف أنه" دراسة الجريمة بوصفها ظاهرة فردية واجتماعية، ودراسة أسبابها والوقاية منها.""3"

 وهناك تعريف يشير إلى أن علم الجريمة"علم يتناول بالتحليل والدراسة، الظاهرة الإجرامية بوصفها ترافق المجتمع الإنساني، والعوامل التي تهيئ الإنسان أو تدفعه نحو الجريمة، بغية إيجاد سبل العلاج والوقاية اللازمة للحيلولة دون إقدام الإنسان على الإضرار بالمجتمع من خلال السلوك الإجرامي الانحرافي.""4"

 وقال البعض: إن علم الجريمة هو"الدراسة العلمية للجريمة والمجرم، فيدرس ظاهرة الجريمة والظواهر المرتبطة بها، كما يدرس طبيعة المجرمين وخصائصهم وأوجه نشاطهم وبيئتهم."" 5 "

 وعرّفه آخرون بأنه"العلم الذي يبحث في تفسير السلوك العدواني الضار بالمجتمع وفي مقاومته عن طريق إرجاعه إلى عوامله الحقيقية"أو هو" العلم الذي يشمل جميع الأبحاث والدراسات المتعلقة بالجريمة والمجرم والبيئة وأسباب الإجرام والوقاية منها وقمعها. "" 6"

 وقد أُدرج موضوع " تعريف علم الجريمة" في جدول أعمال المؤتمر الثاني للإجرام المنعقد في باريس سنة"1950" وصادق على تعريف مفاده" أن علم الجريمة هو الدراسة العلمية لظاهرة الجريمة.. وأن موضوعه دراسة الظاهرة الإجرامية وسبل علاجها."" 7 "

 يتضح من التعاريف السابقة أن علم الجريمة يبحث في الجريمة كونها" ظاهرة اجتماعية" Social Phenomenon لها وجودها الحتمي في كل مجتمع وفي كل زمان ومكان، سعياً إلى تفسيرها، وتحديد العوامل التي أدت إلى ارتكابها، سواء كانت عوامل فردية كامنة في شخصية المجرم بجوانبها الجسمية أو النفسية أو العقلية، أم عوامل بيئية اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية متعلقة بالمحيط الذي يعيش فيه الفرد، أو عوامل تجمع بين العوامل الفردية والبيئية فتتظافر معاً وبدرجات متفاوتة وتؤدي إلى ارتكاب السلوك الإجرامي، وفي جميع الأحوال فإن ذلك يقودنا إلى البحث في تحديد معنى الجريمة والمجرم لتكتمل الصورة الحقيقية لعلم الجريمة.

**التعريف القانوني للجريمة**

 لم يجمع الفقهاء الجنائيين على تعريف موحد للجريمة بمفهومها القانوني، بل هناك تعريفات متعددة: فقد عرفها"سذرلاند " Sutherland بأنها "السلوك الذي يخرق قانون العقوبات."" 8 "

 وعرفها البعض بأنها " الواقعة المنطبقة على أحد نصوص التجريم، إذا أحدثها إنسان أهلٌ للمسؤولية الجنائية." 9 "أو هي سلوك يجرمه القانون ويرد عليه بعقوبة جزائية أو تدبير." 10 "

وحددت الجريمة قانوناً أيضاً بأنها "ارتكاب فعل، أو الامتناع عن القيام بواجب منصوص عليه قانوناً، ومعاقب عليه بمقتضى هذا القانون." "11"أوهي "عبارة عن نوع من التعدي المتعّمد على القانون الجنائي، يحدث بلا دفاع أو مبرر وتعاقب عليه الدولة." "12"

 ويعرف"ماكسويل" الجريمة بأنها كل عمل معاقب عليه في مجتمع سياسي معين بموجب القوانين المكتوبة أو القوانين غير المكتوبة والمتعارف عليها. ويؤكد أن الجرائم أفعال نسبية غير قابلة للتعريف العام أو المطلق، وكل من يحاول إعطاءها صفة العمومية أو الصفة المطلقة سينتهي إلى الغموض والتناقض لاستحالة جمع عناصر ثابتة وشاملة للمجرم."13"

 يتبين من تعريفات الجريمة القانونية أنها تتضمن عدة عناصر أو أركان يمكن وضعها كما يلي:

1- النص على تجريم الفعل بشكل دقيق لا لبس فيه. بمعنى أن هناك أفعالاً محددة قانوناً توصف على أنها جرائم إذا تم ارتكابها من قبل أي شخص، وفي جميع الظروف والأحوال، وعلى اختلاف الأزمنة والأمكنة."14"

2- حصول الفعل أو الترك من قبل شخص أو أشخاص بذاتهم، وإثبات الجريمة ضد الجاني أو الجناة أمام محكمة تشرف عليها هيئة قضائية شرعية مستقلة قبل إصدار أي حكم بالإدانة. ومن هنا فإن التفكير في الجريمة أو التخطيط لها لا يعد جريمة لأن الفعل لم يحصل بعد. أمّا الامتناع أو الترك فإنه يشكل جريمة وفق التعريفات السابقة، مثل التقصير في إنقاذ حياة شخص كان بالإمكان إنقاذه، أو التقصير في إسعاف شخص متضرر، أو الهروب من الخدمة العسكرية، أو عدم التبليغ عن الجرائم ..الخ.

3- النص على عقوبة؛ من الأمور المهمة أن ينص القانون على عقوبة طالما أنه نص على تجريم بعض الأفعال وفرض القيام بواجبات أو التزامات، ذلك أن عدم النص على عقوبة من شأنه أن يؤدي إلى صدور أحكام عشوائية بناءً على الاختلاف في التفسيرات للنصوص القانونية، كذلك عدم النص على عقوبة محددة إزاء كل فعل إجرامي تجعل القانون نوعاً من التوجيه والنصح والإرشاد وهنا فإن الأفراد أحرار في الأخذ بهذه النصائح والتوجيهات أو تركها وفقاً لقناعاتهم الشخصية.

 وإذا وصفنا الجريمة على أنها فعل يجرّمه القانون ويعاقب عليه أمكن إدراك أن الدول تختلف فيما بينها في تقييم الأفعال الإجرامية، بل إن الدولة الواحدة قد يختلف فيها التصنيف القانوني للجريمة من فترة إلى أخرى."وجديرٌ بالذكر أن أنواع السلوك المضادة للنظام الاجتماعي والأخلاقي ليس من الضروري أن تدخل ضمن نطاق الجريمة، ومع ذلك حاول بعض علماء الإجرام توسيع نطاق تعريف الجريمة، بإدخال أنواع السلوك الانحرافي ذات الأهمية الاجتماعية، وإن كانت لا تشكل من الناحية القانونية جرائم." "15"

 وبناءً على ما تقدم يمكن القول إن التعريفات القانونية للجريمة تشتمل على كثير من الثغرات، وحتى لوتم تعريف الجريمة وتحديد معناها نظرياً فإن التطبيق العملي قد يشير إلى غير ذلك. وهنا قد يثار العديد من التساؤلات منها: هل أن مخالفة النصوص القانونية في جميع الأحوال والظروف تشكل جرائم يعاقب عليها؟ وهل أن مخالفة النصوص القانونية من قبل غير المميزين مثل مسلوبي الإرادة أو الأحداث أو كبار السن أو النساء مثلها مثل مخالفة الراشد المميز المدرك لمخالفته؟ وهل أن المخالفات اللوائح والقرارات تعد جرائم أيضاً؟

 ووفقاً للتعريفات والتساؤلات السابقة يمكننا القول إن التعريفات القانونية تمثل تعريفات مجردة قابلة للعديد من التفسيرات التي تختلف وتتباين عند التطبيق. ومع ذلك فالجريمة وفقاً لهذا التحديد تتسم بثبات نسبي يكون كافياً لجعلها موضوعاً لعلم الجريمة.

**التعريف الاجتماعي للجريمة**

 تُحدد الجريمة اجتماعياً بأنها "السلوك المخالف لما ترتضيه الجماعة، أو هي نوعٌ من الخروج على قواعد السلوك التي يضعها المجتمع لأفراده، فالمجتمع هو الذي يحدد ماهيّة السلوك العادي وماهيّة السلوك المنحرف أو الإجرامي وفقاً لقيمه ومعاييره، أو هي" كل سلوك مضاد للمجتمع، أوكل فعل يتنافى مع روح المجتمع ومبادئه الاجتماعية.""16" أو هي" كل فعل أو امتناع يتعارض مع القيم والأفكار التي استقرت في وجدان الجماعة.""17"وهناك من يقول بأنها "تلك التي تتعارض مع المقتضيات الأساسية الخاصة بحفظ المجتمع وبقاءه.""18"

 "وهناك اتفاق بين علماء الاجتماع على أن الجريمة ظاهرة اجتماعية، وأن التجريم حكم قيمي تصدره الجماعة ضد أفرادها الذين تتعارض تصرفاتهم مع قيمها أو أفكارها سواء عاقب القانون على هذه التصرفات أم لا."."19"

 إذن؛ لكل مجتمع أو جماعة نوعان من أنماط السلوك، الأول: إيجابي أو مرغوب فيه. الثاني: سلبي أو غير مرغوب فيه. والجريمة هي إتيان الفعل المخالف لمعايير وقواعد المجتمع الذي لا تقبله غالبية إفراد الجماعة والمجتمع بما يشمل الجرائم بتحديدها القانوني وغير القانوني، والسبب في وجود هذه الظاهرة لدى أي مجتمع من المجتمعات هو أن العادات والتقاليد والأعراف والقيم الأخلاقية غير المرغوب فيها من قبل الغالبية، قد يزداد الاهتمام بالبعض منها بحيث ترقى إلى مستوى القانون ويبقى البعض الآخر فيما دون ذلك."20"وهذا ما أكده العالم الأمريكي "وليم غراهام سمنر" Sumner W.G "1840 -1910" في كتابه الشهير"الطرق الشعبية "Folkways حيث يرى" أن العادات الشعبية ترتقي إلى مستوى "الأعراف" Mores، وللأعراف أهمية بالغة لأنها تخلق النظم والقوانين.""21"

بعد هذا العرض السريع لتعريفات الجريمة القانونية والاجتماعية يمكن استخلاص ما يأتي:

\* تستخدم لفظة الجريمة من الناحية الفنية فقط بالنسبة للأفعال المجّرمة قانوناً.

\* إذا تم إثبات السلوك الإجرامي فإنه يشكل جريمة سواء أدى ذلك إلى إدانة أمام محكمة جنائية، أو إذا تم الفصل فيه عن طريق إداري أو مدني، أو حتى إذا لم يفصل فيه على الإطلاق.

\* التعريف الاجتماعي للجريمة، واستخدام التعريف في إجراء البحوث والدراسات العلمية لا يعد مقيداً بالتعريف القانوني، كما أنه ليس بالضرورة أن تحدد تعريفاته هذه بأي زمان أو مكان."22"

\* الجريمة حصيلة عوامل فردية واجتماعية متداخلة فيما بينها إلى درجة كبيرة، تتضمن عوامل ( بيولوجية ونفسية واجتماعية) وعليه فإن الاتجاه السليم في دراسة الجريمة يتمثل في إتباع المنهج التكاملي الشامل لهذه العوامل.

\* استخدام المنهج التكاملي في دراسة الجريمة لا يعني دراسة عوامل الجريمة وأسبابها مجتمعة فحسب، بل يمكن دراسة كل عامل على حده واستخلاص النتائج لاتخاذها أساساً للمقارنة مع ما تسفر عنه دراسة العاملين الآخرين من نتائج.

**تصنيفات الجرائم**

 صنفت الجرائم تصنيفات مختلفة وفقاً للهدف من التصنيف، وفيما يلي عرض لأهم هذه التصنيفات:

1. تقسيم الجرائم وفق جسامتها:

 سلكت غالبية التشريعات تقسيم الجريمة وفق جسامتها إلى ثلاثة أنواع هي: جنايات، جنح، ومخالفات، وذلك وفقاً للعقوبة المقررة لكل جريمة منها، علماً أن هذه التقسيمات تختلف باختلاف الزمان والمكان فما يعد جناية في وقت ما قد يكون جنحة أو مخالفة في وقت آخر أو العكس، تبعاً للتغير الذي يطرأ على القيم الاجتماعية أو السلطة التي تملك التشريع.

2 . تقسيم الجرائم وفق إيجابيتها:

 تقسم الجرائم وفق إيجابيتها إلى: جرائم إيجابية مثل جريمة القتل أو السرقة أو الاحتيال أو تزوير العملات، وإلى جرائم سلبية مثل الامتناع عن القيام بعمل يفرضه القانون مثل التقصير في إنقاذ غريق كان بالإمكان إنقاذه أو الامتناع عن التبليغ عن بعض الجرائم ..وغيرها.

3 . تقسيم الجرائم وفق درجة استمرارها:

 تقسم الجرائم وفق درجة استمرارها إلى: جرائم وقتية تنتهي بانتهاء الجريمة مثل جريمة القتل أو الاختلاس، والى جرائم مستمرة ومتجددة مثل جريمة الخطف والتزوير.

4. تقسيم الجرائم بحسب القصد الجنائي:

 تقسم الجرائم وفق تعمدها إلى: جرائم عمدية بمعنى يتوافر فيها القصد الجنائي، وإلى جرائم غير عمدية لا يتوافر فيها القصد الجنائي.

 5 . تقسيم الجرائم وفق موضوع ضررها:

 تقسم الجرائم وفق موضوع ضررها إلى: جرائم ضد المصلحة العامة وجرائم ضد الأفراد.

6- التقسيم الاجتماعي للجريمة:

تقسم الجرائم من الناحية الاجتماعية إلى سبعة أنواع وهي:"23"

أ- جرائم ترتكب ضد الممتلكات، مثل السرقة والحريق العمد والتسميم.

ب- جرائم ترتكب ضد الأفراد، مثل القتل والضرب.

ت- جرائم ترتكب ضد النظام العام، مثل جرائم أمن الدولة وإشاعة الفوضى والتخريب.

ث- جرائم ترتكب ضد الأسرة، مثل الخيانة الزوجية وإهمال الأطفال.

ج- جرائم ترتكب ضد الدين، مثل الاعتداء على أماكن العبادة.

ح- جرائم ترتكب ضد الأخلاق، مثل الأفعال الفاضحة والجارحة للحياء في الأماكن العامة.

خ- جرائم ترتكب ضد المصادر الحيوية للمجتمع، مثل الصيد في غير موسمه أو صيد طيور منع صيدها في غير الأوقات المحددة، أو تبديد ثروات المجتمع.

**من المجرم؟**

 المجرم في نظر القانون"الشخص الذي يرتكب جريمة بمفهومها القانوني وأصدر القضاء حكماً بإدانته وأصبح هذا الحكم نهائياً غير قابل للطعن فيه."24""ويعرف أيضاً بأنه "الشخص الذي يرتكب جريمة."أو هو" مرتكب الفعل المجرَّم.""25"وإسناد صفة المجرم لشخص على هذا النحو يترتب عليه آثاراً قانونية خطيرة تمسه في أهم حقوقه مثل الحق في حياته في عقوبة الإعدام أو في سلامة جسده وحريته في عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو في ماله في عقوبة الغرامة أو مصادرة أمواله المنقولة أو غير المنقولة.

 ويرى بعض علماء الجريمة أن التعريف القانوني للمجرم لا يفي بالغرض المنشود من وراء دراساتهم ذلك لأنهم يخضعون فيه أيضاً المتهمين في مرحلة المحاكمة والمقبوض عليهم في مرحلة التحقيق. بل أن البعض يرى أن المجرم الحقيقي هو الشخص الذي اقترف جريمة سواء أكان في السجن أم خارجه. طالما أن كثير من الدراسات في علم الجريمة تعتمد على مجموعات ضابطة من غير المجرمين فمن باب أولى أن تشمل دراساتهم هذه المتهمين الذين مازالوا رهن التحقيق.

 ويصنف المجرمون بصورة عامة بحسب درجة احترافهم للجريمة ومدى اقترابهم أو بعدهم من النمط العدواني إلى خمسة أصناف أساسية هي:

\* المجرمون المحترفونThe Professionals Criminals :

 إن المجرمين المحترفين هم فئة تحترف الإجرام، وتكون الجريمة والكسب الرخيص والسريع هما الهدف الأمثل لهم، ورائدها الخروج على القانون بطرق فنية، ومنها يُمَيز المجرمون المحترفون عن غيرهم من المجرمين عن طريق اتخاذهم الجريمة وسيلة لكسب العيش.

 والمجرمون المحترفون هم في العادة أشخاص لا تقل نسبة ذكائهم عن المتوسط إن لم تزد عنه أحياناً، ولكن هناك خلل أو سوء في التربية أو التنشئة الاجتماعية بصورة عامة فلم يستطيعوا تنظيم سلوكهم على الوجه الذي يتفق مع قواعد المجتمع ونظمه، فيقعون بين صراع المعايير الاجتماعية وسوء الظروف المنزلية وخلل في التربية الأسرية واضطراب المقاييس الأخلاقية والاحتكاك في أوساط قد تفشّى فيها السلوك الإجرامي.

 إن المجرمين المحترفين يؤلفون جماعات منظمة تقسم العمل فيما بينهم وتضمن لنفسها استمرار المهنة التي تضطلع بها حتى بعد وقوع أحد أفرادها في قبضة العدالة، والقاعدة التي تسير عليها معظم هذه الجماعات هي أن لا يرشد أو يكشف أحد من أفرادها قوى الأمن عن باقي أفراد الجماعة، ويكون تقسيم الغنائم المكتسبة عن السرقات بين أفرادها على أساس من الأمانة والمساواة، لذا فمن الطبيعي أن يسود بين أفرادها روح التضامن، وأن تجمع بينهم عصبية واحدة وبذلك فهم يكونون ثقافة فرعيةSubculture لها مقاييسها وقيمها الخاصة وهي بعيدة عن مقاييس المجتمع وقيمه بصورة عامة.

\* المجرمون بالصدفةThe Criminals By Chance :

 إن هذا النوع من المجرمين يرتكب جرائمه بالصدفة أو تحت ظروف طارئة لذا فمن الممكن أن نسميهم" أشباه المجرمين" وذلك لأنه لا توجد لديهم استعدادات للجريمة وجريمتهم لا تستند على مخطط أو تنظيم مسبق، بل أن سلوكهم الإجرامي قد يعد متناقضاً مع أسلوب حياتهم العادية، فضلاً عن أنه قد يتعارض مع اعتقاداتهم، ومثل هؤلاء الأشخاص يرتكبون الجريمة تحت دافع اليأس أو التهور أو الاندفاع الشديد أو أية ظروف قاهرة تدفع بهم إلى السلوك الإجرامي: مثل التاجر الذي يفلس ويقع تحت عبأ الديون، أو الشاب البائس في حبه، وقد يكون مثل هؤلاء الأشخاص لا يميلون إلى السلوك الإجرامي أو العدواني بطبيعتهم لكنهم يجدون أنفسهم أمام ظروف تضطرهم إلى اتخاذ مثل هذا السلوك، وهنا فأن السلوك الإجرامي يكون بمثابة تعبير عن ضيق الأنا بضوابط الأنا العليا وشعور الفرد بعجزه عن مواجهة الموقف بأسلوب يتوافق مع المعايير الاجتماعية، والجرائم هنا عبارة عن نموذج لمشكلة عدم التكيف وسوء التوافق. وقد لوحظ أن هذا النوع من المجرمين غالباً ما يندمون على أفعالهم ويشعرون بتأنيب الضمير واللوم الشخصي، فضلاً عن أن البعض قد يرتدع بسهولة إذا اتخذت الإجراءات الحكيمة التي تكفل تقويمه وإعادته إلى صوابه؛ أمّا إذا دُفعَ بهم إلى السجون أو المدارس الإصلاحية لاسيما الأحداث منهم فقد تتعقّد المشكلة عندهم لأنهم سيخالطون محترفي الإجرام ويتعاملون مع حراس أشداء وقساة أحياناً وإن مثل هذه العوامل قد تحول بينهم وبين استعادة تكيفهم الاجتماعي، ومن ثم يخرجون من السجون أو المدارس الإصلاحية ناقمين على الهيئة الاجتماعية، وقد يعودون إلى ارتكاب الأفعال الإجرامية.

 \* المجرمون العصابيونThe Neurotics Criminals :

 العصابNuresis : عبارة عن اضطراب عاطفي نتيجة للصراع بين الأنا العلياSuper Ego والأناEgo وعدم استطاعتهما كبح جماح دوافع ألهو Id، أو يحدث نتيجة للصراع بين الأنا Ego والهو Id. " 26"وقد يكون الأنا الأعلى مجرماً كما هو الحال لدى بعض الأشخاص الذين ينشأون في بيئة إجرامية فتصبح الحياة الإجرامية هي المثل الأعلى بالنسبة لهم، ولا تجد الأنا أية معارضة من جانب الأنا الأعلى.

 وهذا النوع من الاضطراب النفسي يأتي نتيجة الصراع وعدم التوافق الأسري فالمشاعر المكبوتة لدى الشخص منذ الطفولة لاسيما المشاعر غير الاجتماعية والحقد والكره والشعور بالذنب.. وغيرها، تظهر كلها بأشكال مختلفة ومعقدة، وإذا تضافرت الظروف المحيطة بالشخص معها فإنها تقوده إلى العصاب. ومن بين أعراضه: القلق المستمرAnxiety والشعور بالإثم والاكتئاب والشلل الهستيري والشكوك والوساوس وفقدان الذاكرة واضطراب الكلام إلاّ أنه لا يغير شخصية صاحبه ولا يفقده هويته ووحدته، والعنة الجنسيةSexual Impotence عند الرجال والبرود الجنسيSexual Frigidity عند النساء.

 ومن المعروف أنه ليس كل العصابيين مجرمون، فالمجرمون منهم هم الذين يمتلكون عواطف ذات درجة عالية من الجيشان ويندفعون إلى الجريمة لتخفيف حِدة توتر لاشعوري لديهم فيعكس المجرم العصابي حقده وكرهه الدفين منذ الطفولة على المجتمع فينفس في ذلك عن عقدته المكبوتة.

 ويذهب بعض الباحثين إلى أن من بين المجرمين العصابيين طائفة ترغب رغبة قوية بأن تقع تحت طائلة القانون حتى تلقى ما تستحقه من عقاب، وهنا يكون إقدام الفرد على ارتكاب الجريمة مجرد تعبير عن حاجة نفسية إلى العقوبة دون أن يكون لدى المجرم المريض أحساس بتلك الحاجة اللاشعورية، وقد لوحظ أن هذه الظاهرة كثيرة الحدوث لدى المجرمين الخطرين من ذوي السوابق فإن عدداً غير قليل منهم يمثل نوعاً عصابياً لا يكاد يكف عن ارتكاب الجرائم، وقد أوشكت السجون أن تفشل في إصلاح سلوكهم أو تقويمه، ولعل السر في ذلك هو أن هؤلاء المجرمين يندفعون إلى ارتكاب جرائمهم تحت تأثير ضغط الأنا العليا الذي يزيد من شعورهم بالإثم، وهنا يكون إقدامهم على الجريمة بمثابة استجداءً لعقاب المجتمع ولإرضاء الأنا العليا، ولكن هذه الأنا العليا لا تلبث أن تعاود قسوتها فيقدم الشخص على ارتكاب جريمة أخرى ليظفر بعقوبة جديدة وهلم جرا.

 \* المجرمون السيكوباتيون:The Psychopath Criminals

 السيكوباتيةPsychopathic: تعني"اضطراباً يعتري الشخصية الإنسانية دون أن يصل إلى درجة المرض العقلي أو النفسي ومع ذلك يجعل الأشخاص غير مهتمين بالقيود الاجتماعية أو القانونية.""27"

 وهذا النوع من المجرمين يرتكبون جرائمهم نتيجة لعجزهم عن التحكم في غرائزهم، فأصحاب الشخصيات السايكوباتية يندفعون بكل قواهم إلى إشباع غرائزهم متى ما شعروا بالحاجة إلى إشباعها دون أن تكون لإرادتهم أي مقاومة تذكر، ودون تفكير بالصعوبات التي قد تعترض طريقهم، أو النتائج التي يمكن أن تترتب على أفعالهم.

 وتتميز الشخصية السيكوباتيةPsychometrics Personality بسلوك مضاد للهيئة الاجتماعية مثل الغش والكذب والإخلال بالوعود واللامبالاة، وقد يلجأ صاحبها إلى السرقة حتى وأن كان غنياً، كذلك يتميز بالأنانية وحب التظاهر، والبحث عن اللذة في كل مكان وبأي ثمن، والفشل في التجاوب الوظيفي. ويحدد عبد الرحمن عيسوي أبرز سمات الشخصية السيكوباتية بالآتي:-

1- عدم النضج الانفعالي وعدم الاستقرار الانفعالي، ويظهر ذلك في الاندفاع والتهور والعجز عن ضبط النفس واحتمال الحرمان والإحباط.

2- عدم الإفادة من التجارب السابقة رغم ما قد ينعم به الشخص السيكوباتي من ذكاء مرتفع.

3- عدم ردع العقاب للشخص السيكوباتي عن معاودة أخطائه وإجرامه.

4- عدم اكتراث السيكوباتي بمشاعر الغير وعدم شعوره بوخز الضمير.

5- قدرة السيكوباتي على احتمال الحرمان والإحباط دون قدرة العصابي بكثير."28"بمعنى أنه يتميز بشخصية شاذة، وليس له القدرة على ضبط غرائزه ما يندفع إلى ارتكاب جرائم الاعتداء على العرض أو الجرائم المخلة بالآداب."29"وأهم أنواع السيكوباتيين:-"30"

- ضعاف الإرادة : وتتميز هذه الفئة بضعف الإرادة وسرعة الاستجابة للغرائز، وسهولة الانقياد للغير. لذا فإن كثيراً منهم يساعد ويشارك في ارتكاب الجرائم.

- متبلدو العواطف: وتتميز هذه الفئة من المجرمين بالقسوة والعنف وجمود المشاعر وتبلد العواطف، وضعف علاقاتهم الاجتماعية، وجرائمهم القتل والاغتصاب وقطع الطرق وغيرها من جرائم العنف .

- متقلبو الأهواء: وتتميز هذه الفئة من المجرمين بالتقلب بالمزاج والأهواء وعدم الاستقرار النفسي، الأمر الذي يدفعهم على الثورة ضد القوانين ومن ثم الاندفاع نحو الجريمة ومعظم جرائمهم هي الدعارة والإدمان على المخدرات والتسول والتشرد.

- سريعو الانفعال: وتتميز هذه الفتة من المجرمين بسرعة الانفعال والإثارة المقرونة بالعنف، والمبالغة في تصور المساس بكرامتهم ويؤولون نوايا غيرهم، ويسيئون الظن بهم، ويدفعهم ذلك إلى سلوك الجريمة.

\* المجرمون الذهانيونThe Psychotic Criminals :

 الذهان Psychosis :"اضطراب عقلي شديد وخلل شامل في الشخصية يسبب خللاً واضحاً في السلوك ويعوق النشاط الاجتماعي للفرد."" 31 "ويطابق الذهان المعنى القانوني والاجتماعي لكلمة الجنون من حيث احتمال إيذاء الفرد نفسه أوغيره أو عجزه عن رعاية نفسه، حيث يصاب الفرد بالاضطراب الانفعالي الشديد، واضطراب القدرات العقلية، وتفكك الشخصية، ونقص في البصيرة، والاضطراب الواضح في السلوك والانفصال عن الواقع.

ويصنف الذهان بوجه عام إلى قسمين رئيسين هما:-

-الذهان العقلي العضوي Organic Psychosis: ويرجع المرض إلى أسباب عضوية تتعلق بحدوث تلف في الجهاز العصبي ووظائفه سواء كان هذا التلف جزئي أم كلي مثل ذهان الشيخوخة أو عن عدوى أو عن اضطراب الغدد الصماء أو عن الأورام أو عن اضطراب التغذية أو عن اضطراب الدورة الدموية.. وغيرها من الاضطرابات العقلية العضوية.

-الذهان الوظيفي Functional Psychosis: ويرجع إلى أصل أو منشأ نفسي ولا يرجع لأي سبب عضوي، ومن أشكاله "الفصام""[[1]](#footnote-1)•" Schizophreniaو"الهوس" "[[2]](#footnote-2)\* "Mania و"البارانويا" "[[3]](#footnote-3)♣" Paranoia وغيرها من الاضطرابات العقلية غير العضوية."32"

 ويرى بعض الأطباء العقليين أن الجريمة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأنماط متنوعة من الذهان، وقد أجريت بحوث شتى على أيدي نفسانيين وأطباء عقليين، واجتماعيين، وفي ضوء نتائج بعض هذه البحوث، أمكن استخلاص قاعدة عامة مفادها: أن الذهان هو السبب الأساس لأنواع كثيرة من الجرائم، لاسيما تلك الجرائم البشعة التي ترتكب ضد الأشخاص. ويرى كثير من الباحثين أن المرض العقلي المعروف بـ" الفصام"Schizophrenia يعد أخطر الأمراض العقلية وأشدها دفعاً إلى الإجرام، لاسيما ضد الأشخاص.

**نشأة علم الجريمة (الإجرام)**

 نشأ علم الجريمة نشأة فلسفية بعيدة عن الروح العلمية، ترجع إلى أيام "سقراط وأفلاطون وأرسطو"، إذ كان هؤلاء الفلاسفة يعزون الجريمة إلى نفس فاسدة وشريرة أسبابها عيوب الخلقة والجسم."33" فـ" سقراط" Socrates "471-399ق.م" اتخذ الإنسان نموذجاً حياً لفلسفته وتحدث عن الفضيلة والرذيلة، وأعد الجهل أساساً للجريمة، والمعرفة أساساً للسلوك القويم.

 أمّا "أفلاطون" "427-346 ق.م" Plato فقد صنف المجرمين إلى فئتين فئة يمكن تأهيلها وإصلاحها، وأخرى لا يمكن تأهيلها ولا تقويمها وهي الفئة التي يجب استئصالها والتخلص منها حيث لا فائدة ترجى منها للمجتمع، وجاء بعده "أرسطو" Aristotle "384-322 ق.م " الذي كشف العلاقة بين سلوك الإنسان وبين بعض سماته الجسمية. وبقي هذا الاتجاه الفلسفي قائماً حتى العصور الوسطى حيث سادت نظرية تقول: إنه يمكن الوقوف على طباع الشخص من خلال فحص خطوط يديه ورجليه وجبينه وغير ذلك من العلامات الجسمية."34" ثم تلت هذه النظرية نظرية أخرى تربط الجريمة بالكواكب فتعلق مصير الإنسان على الكوكب الفلكي الذي كان متسلطاً عليه عند ولادته، فيما لو كان كوكباً طيباً أو خبيثاً، وقد تلى ذلك بحوث لعدد كبير من العلماء منهم من ربط الجريمة بطبائع فردية تكشف عنها عيوب خلقية ظاهرة سواء في العينين أو في الجبهة أو في غيرهما، لاعتقادهم أن التكوين الخلقي أو العضوي لا يعدو أن يكون انعكاساً لصفات الفرد وطباعه."35"ومنهم من قال: إن الجريمة هي سقوط الإنسان في الخطيئة وهي نظرة متأثرة بفكرة دينية، وقال بعض الأطباء الفرنسيين بأن الجريمة والجناح ناشئين من مصدر واحد هو عيوب المخ.

 إن ما يعيب الآراء السابقة إنها لم تكن تتسم بالطابع العلمي. أمّا تاريخ علم الجريمة بمعناه العلمي فهو حديث يرجع إلى أوائل القرن التاسع عشر حين أصدر العالم الفرنسي "جيري " Gurry "1802-1866" كتاباً تناول فيه أسباب الجريمة وعزاها إلى أسباب فردية متعلقة بشخص المجرم مثل العمر والجنس، وأسباب اجتماعية متعلقة بالبيئة المحيطة به مثل المهنة وتقلبات الجو والتعليم وغيرها معتمداً على الإحصاءات الجنائية."36"

 وفي عام"1864" أصدر"جيري " كتاباً آخر تحت عنوان"الإحصاء الجنائي لإنجلترا مقارنة بالإحصاء الجنائي لفرنسا "وقد توصل من هذه المقارنة إلى النتائج التالية:-"37"

\* عدم وجود تناسب بين الجريمة والجهل.

\* ازدياد بعض الجرائم بانتشار التعليم.

\* جرائم الاعتداء على الأشخاص لا تعود دائماً إلى الفقر، فقد تكون ناتجة عن ظروف لها علاقة بالحياة الخاصة للمجرم مثل الخلل النفسي وغيره.

 وفي المرحلة ذاتها ظهر العالم البلجيكي" كتليه" "1796-1874" Queteltالذي أصدر كتاباً اعتمد فيه على الدراسات الإحصائية أيضاً، وحاول فيه أن يتبين العلاقة بين السلوك الإجرامي بوصفه ظاهرة وبين بعض العوامل الأخرى مثل سن المجرم وجنسه ومستوى معيشته، وانتهى إلى نتيجة مفادها:" أن الظاهرة الإجرامية ظاهرة اجتماعية تخضع لقواعد تحكمها، كأي ظاهرة طبيعية ما يجعل الطريق سالكاً لإقامة علم متكامل لدراستها وباستخدام الأسلوب العلمي.""38"

 وبالرغم من أن هذين العالمين كان لهما الفضل في وضع اللبنات الأولى لعلم الاجتماع الجنائي غير أن بحوثهما تعرضت إلى مجموعة من الانتقادات أهمها إسرافهما في التأكيد على العوامل الاجتماعية المسببة للجريمة على حساب العوامل الفردية، الأمر الذي أثر في الاتجاه الفكري لبعض العلماء الذين وجدوا في النظام الاجتماعي السبب الأساس للظاهرة الإجرامية، وما المجرم إلاّ ضحية لهذا النظام، وأن السبب في ذلك يعود إلى الأسلوب الإحصائي الذي تم اعتماده من قبل هذين العالمين في دراسة الجريمة، وهو أسلوب يصعب في ظله دراسة العوامل الفردية للجريمة."39"

 كما أصدر"كيتليه" في عام "1835" كتاباً آخر بعنوان "الإنسان وتطور ملكاته"، حيث تعرّض فيه لأثر العوامل الاجتماعية والظروف الاقتصادية والبيئية في الجريمة. وتعد دراساته أساساً لعلم الأجناس والإحصاء الجنائي، كما ساهمت في نشأة علم الاجتماع العام وعلم الاجتماع الجنائي."40 "

 وفي عام "1850" ظهر المذهب الاشتراكي على يد كل من"ماركس"و"أنجلز"K.Marx & Engels. ويعد الاقتصادي" بونجيه " خيرُ من مثل الاتجاه الاشتراكي وكشفَ مثالب النظام الرأسمالي وأوضح أثر ذلك في التشجيع على ارتكاب الجرائم، وعلى العكس من ذلك كشف طبيعة النظام الاشتراكي ودوره في القضاء على المشكلات الاجتماعية عامة وعلى الجريمة خاصة." 41 "

**تطور علم الجريمة**

 لم يكن الاهتمام ببحث العوامل الاجتماعية للجريمة كافياً لدراستها، فقد لوحظ أن بعض الأفراد يقدِم على ارتكاب الفعل الإجرامي دون البعض الآخر بالرغم من تشابه ظروفهم الاجتماعية، وهذا يعني أن هناك عوامل أخرى قد لا ترتبط بالظروف الاجتماعية للمجرم هي التي تؤدي إلى الجريمة. لذلك اتجهت دراسات وأبحاث العلماء في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى دراسة شخصية المجرم، وكان على رأس هؤلاء العلماء الطبيب الإيطالي"سيزار لومبروزو " "[[4]](#footnote-4)• " Lombrose "1835- 1909" الذي كان أستاذاً للطب النفسي في جامعة "تورينو" بعد أن كان مدير مأوى للمعتوهين في" بيسارو" Pesaro، أصدر "لومبروزو " كتابه "الإنسان المجرم"عام"1876" توصل فيه إلى أن الفرد ليس مسؤولاً في ذاته، وأن الجريمة هي حصيلة عدد من الظروف النفسية- الفيزيولوجية التي يخضع لها مرتكب الجريمة."42"وأطلق" لومبروزو "على الشخص الذي يرتكب الجريمة في مثل هذه الظروف اسم المجرم بالولادة. وهذا النوع من المجرمين يمثل خطورة على المجتمع، من هنا نادى بضرورة اتخاذ التدابير الوقائية التي تحول بين هؤلاء وبين ارتكابهم للجرائم."43"

 " لقد كان لـ"لومبروزو "الفضل في نشوء وازدهار" علم الإنسان" Anthropology واستخدامه مناهج العلم في محاولته وضع نظرية بيولوجية عامة عن الجريمة.""44""إلاّ أنه قد جانبه التوفيق حين قصر موضوع بحثه عن أسباب الجريمة على شخصية المجرم، وأغفل تأثير العوامل الاجتماعية في الدفع نحو السلوك الإجرامي"."45"

 ونتيجة لذلك حاول تلاميذ" لومبروزو " إنقاذ نظريته، فأضاف"رافائيل جاروفالو " Garofalo "1834-1852" إلى التكوين الجسمي والنفسي لدى المجرم الظروف الاجتماعية التي تتفاعل مع هذا التكوين المعيب محدثة السلوك الإجرامي، واهتم"أنريكو فيري"E-Ferri "1856- 1929" بالعوامل الخارجية عن شخص المجرم حيث شبه العوامل المؤدية إلى السلوك الإجرامي بمعادلة كيميائية تتألف من عوامل ثلاثة هي: "العوامل الطبيعية" Natural Factore، "العوامل الفردية"Individual Factore، "العوامل الاجتماعية" Social Factore، فإذا اجتمعت هذه العوامل الثلاث وقعت الجريمة حتماً، وانتهى " فيري " إلى القول:"إن الإنسان مُسيّر إلى الجريمة لا مُخيّر، وبذلك فهو لا يُعد مسؤولاً عنها، ولا يجوز أن يعاقب عليها، وعلى المجتمع أن يتخذ التدابير الاحترازية اللاّزمة لحمايته." "46"

 وجاء بعد ذلك الإيطالي" كولاياني " Colajanni الذي أصدر كتاباً عن علم الاجتماع الجنائي عام"1889" أكد فيه أن السبب الأساس للجريمة هو العوامل الاجتماعية، فهو يرى أن الاستعداد الشخصي للجريمة ناتج عن تأثير عوامل اجتماعية معينّة، ولعل ما يميز هذا الرأي أنه يعطي الأمل في إمكانية إصلاح المجرم بإزالة العوامل الاجتماعية التي أسهمت في تكوين استعداده لارتكاب الجريمة."47"

 وحاول بعض أنصار المدرسة العضوية وعلى رأسهم العالم الإيطالي"فيليبو جرسبتي" Grispini دراسة التكوين العضوي للمجرم ووظائف أعضائه، مثل وظائف الغدد والجهاز العصبي على أساس أنّ التكوين العضوي يؤثر في التكوين النفسي للمجرم في محاولة منه للإحاطة بالجوانب النفسية في شخصية المجرم بغية الوصول إلى الأسباب التي تدفعه إلى ارتكاب الجريمة."48"

 إن المتتبع لآراء العلماء السابقة "[[5]](#footnote-5)•" سيجد أنّ كلاً منهم اهتم بجانب معين من العوامل المسببة للسلوك الإجرامي وأشبعها تحليلاً وتفسيراً على حساب الجوانب الأخرى، فبعضهم ركز على العوامل الفردية وتعمق البعض الآخر في دراسة العوامل الاجتماعية. وبناءً على ذلك جاءت آراء بعض العلماء في أوائل القرن العشرين مؤكدة ضرورة قيام علم جنائي جديد يهتم بتحليل وتفسير جميع العوامل المسببة للجريمة بقدر متساوٍ بالاستعانة بالعلوم الاجتماعيّة والطبيّة الأخرى مثل علم الاجتماع وعلم النفس والاقتصاد والجغرافية والطب وعلم وظائف الأعضاء. وهكذا ظهر علم الجريمة في صورته الحديثة وفرض نفسه في العديد من جامعات العالم بوصفه أحد المقررات الأساسية فيها.

**أهداف علم الجريمة**

 يسعى علم الجريمة إلى تحقيق هدف عام يتمثل في تحديد العوامل أو الأسباب التي تؤدي إلى وقوع الجريمة، ونظراً لامتداد جذور علم الجريمة في فروع اجتماعية عديدة مثل، علم الاجتماع، وعلم النفس، والصحة النفسية، والقانون وغيرها من العلوم؛ يمكن اشتقاق عدة أهداف فرعية لهذا العلم وهي كما يلي:-

1- دراسة طبيعة وأشكال ومجالات الأفعال الإجرامية، وتوزيعها الاجتماعي والجغرافي والزمني.

2- دراسة الآثار المترتبة للسلوك الإجرامي على الفرد والجماعة والمجتمع والعمل على تضييق نطاقها.

3- دراسة الخصائص الجسمية والأصول الاجتماعية للمجرمين، والعلاقة بين السلوك الإجرامي والسلوك الشاذ.

4- دراسة السلوك غير الإجرامي، واللاجتماعي في الوقت ذاته، لاسيما ما يدخل في نطاق الجريمة في بعض البلاد، ولا يعد كذلك في بلاد أخرى مثل الدعارة والانتحار ..الخ.

5- دراسة إجراءات الشرطة والمحاكم، التي تتميز في دراسة ممارسة الحكم والمؤثرات الاجتماعية على القضاة والمحلفين، وبعض المشكلات ذات العلاقة بالشهود والأدلة.

6- دراسة وسائل العقوبة، وتدريب وتهذيب مرتكبي الجرائم.

7- دراسة أساليب منع الجريمة والوقاية منها.

8- دراسة البناء الاجتماعي والتنظيمي للأجهزة الجنائية والنظم العقابية .

9- دراسة أصول وتطور القانون الجنائي، والاتجاهات العامة نحو الجريمة والمجرمين."49"

**علاقة علم الجريمة بالعلوم الجنائية**

1. علم الجريمة وعلم العقاب:

 حاول كثير من العلماء اعتبار علم العقاب جزءاً من علم الجريمة. وقد ساد هذا الاتجاه في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا حتى نهاية القرن التاسع عشر، وبذلك أنكر هؤلاء كل استقلال لعلم العقاب.

 والواقع أن علم العقاب مستقل تماماً عن علم الجريمة، فموضوعات أبحاثهما مختلِفة، فبينما يهتم علم الجريمة بدراسة الجريمة وتحديد أسبابها، فإن علم العقاب يهتم بدراسة الجزاءات والتدابير الاحترازية التي من شأنها أن تمنع المجرم من العودة مرة أخرى للجريمة.

 وبالرغم من استقلال علم الجريمة عن علم العقاب إلاًّ أنه لا يمكن إنكار الرابطة القوية بينهما، فهدف الجزاء الجنائي الذي يعنى به علم العقاب لا يمكنه تحقيقه دون الاستعانة بأبحاث علم الجريمة الذي يهتم بدراسة أسباب الجريمة حتى يتسنى تنظيم الجهود بعد ذلك لمكافحتها. ومن جهة أخرى يقدم علم العقاب خدمة مهمة للباحثين في علم الجريمة تتجسد في تقديمه النماذج البشرية الإجرامية من داخل المؤسسات العقابية لإجراء دراساتهم وأبحاثهم عليها وصولاً إلى تحقيق أفضل النتائج العلمية.

2.علم الجريمة وقانون العقوبات :

 ويعنى قانون العقوبات بوضع النصوص الجنائية في دولة معينة ويحدد في هذه النصوص أنواع الجرائم وأركانها وقواعد المسؤولية عنها، والعقوبات المقابلة لها، وإجراء توقيعها."64"

 أمّا علم الجريمة فيدرس الظاهرة الإجرامية ليحدد أسبابها كما يقوم بدراسة المجرم. كذلك فإن القانون الجنائي يبدأ حيث توجد القاعدة القانونية، على حين أن علم الجريمة يتناول عدة دراسات وينتهي دوره حينما ينقل النتائج المستخلصة عنها إلى المشرعين بغية تضمينها النصوص التشريعية.

 وبالرغم من الاختلاف بين قانون العقوبات وعلم الجريمة؛ فإن بينهما صلة وثيقة إذ يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به. فقانون العقوبات يستعين بأبحاث علم الجريمة ليطور نصوصه القانونية ومؤسساته العقابية. وكذلك يزود علم الجريمة بالإطار الذي تدور حوله أبحاثه ودراساته، فيحدد معنى الجريمة التي تعد المحور الأساس لتلك الأبحاث والدراسات، وفي المقابل فإن النتائج التي يستخلصها الباحثون في علم الجريمة يكون لها تأثير على قانون العقوبات، وقد تدفع هذه النتائج المشرع إلى تعديل الجرائم والعقوبات سواء عن طريق الحذف أو الإضافة. فضلاً عن ذلك فإن السلطات القضائية والتنفيذية المنوط بها تطبيق القانون الجنائي هي التي تزود علماء الجريمة بالنماذج الإجرامية.

**علاقة علم الجريمة ببعض العلوم الإنسانية الأخرى**

1- علاقة علم الجريمة بعلم النفس:

 يهتم علم النفس بدراسة سلوك الإنسان من خلال فروقه الفردية ومن خلال علاقاته بالآخرين ضمن البيئة الفيزيائية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها. وباعتبار أن الجريمة سلوك يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد ضمن معطيات ثقافية واقتصادية واجتماعية وحالة نفسية معينة، ظهر ذلك على شكل تخصص مشترك بين العلمين هو (علم نفس الجريمة). وبناء على ذلك يمكن تعريف علم نفس الجريمة على أنه علم يهتم بتطبيق المعارف النفسية في المجال الجنائي الإجرامي. كاهتمامه بالكشف عن بعض أنماط الشخصية، (الشخصية السايكوباتية)، ومن هذه العلوم المساعدة علم النفس العلاجي، وعلم نفس الشواذ، والإرشاد النفسي.

 2-علاقة علم الجريمة بعلم الاجتماع:

 علم الاجتماع من أكثر العلوم الإنسانية ارتباطاً بعلم الجريمة هو علم الاجتماع الذي هو بصفة عامة يدرس الظواهر الاجتماعية والجريمة تعد أحدى هذه الظواهر، ومن الطبيعي أن يقف علماء الاجتماع إلى جانب علماء الجريمة في صف واحد بل أن كثير من علماء الاجتماع تخصصوا في دراسة الجريمة فصاروا أقرب إلى علم الجريمة من علم الاجتماع. وكان من نتيجة دراسة الجريمة كظاهرة اجتماعية نشأ فرعاً متخصصاً في كل من علم الاجتماع والجريمة عرف باسم علم الاجتماع الجنائي الذي يهتم بدراسة خصائص الجماعة الإنسانية والظروف المحيطة بها سواء كانت ظروف طبيعية أم سياسية أم اقتصادية أم ثقافية أم اجتماعية.

3- علاقة علم الجريمة بالخدمة الاجتماعية:

 هناك علاقة وثيقة بين علم الجريمة والخدمة الاجتماعية نظراً لاعتماد كل علم في تحليلاته وتفسيراته ومعالجاته على العلم الآخر. لذا لا نستطيع فصل العلمين أحدهما عن الآخر. فالخدمة الاجتماعية حسب تعريف (هربرت ستروب) هو الاختصاص الذي يهتم بتوجيه الموارد الطبيعية والإنسانية لمقابلة حاجات الفرد والجماعة والمجتمع عن طريق الاعتماد على الفنون والأساليب العلمية التي تساعد الأفراد والجماعات على مساعدة نفسها بنفسها. وبموجب التعريف السابق نجد أنَّ الخدمة الاجتماعية ومن خلال فنونها ومؤسساتها تستطيع معالجة أسباب الانحراف والجريمة وتطويق آثارها، كذل تستطيع الخدمة الاجتماعية أن تؤدي دوراً مهماً في إصلاح المجرمين وإعادة تكيفهم إلى المجتمع من خلال أدوار الاختصاصيين الاجتماعيين في السجون وفي المحاكم الجنائية أو محاكم الأحداث، كما أنَّ علم الجريمة يساعد على تطور الخدمة الاجتماعية من خلل عمل الباحثين في المؤسسات الإصلاحية والعقابية ويوقفهم على العوامل الفردية والاجتماعية ودورها في السلوك الإجرامي.

**النظريات البيولوجية في تفسير السلوك الإجرامي**

**أ . نظرية لومبروزو**

 وضع العالم الإيطالي"سيزار لومبروزو"Lombrose "1830 – 1909" دعائم هذه النظرية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد كان "لومبروزو" Lombroseأستاذاً للطب الشرعي بجامعة"تورين" بإيطاليا وطبيباً في الجيش الإيطالي. فأتاحت خدمته هذه ملاحظة الجنود بصورة عامة، وقد لفت نظره أن الجنود المشاكسين ينفردون بخصائص لم تكن متوافرة في الجنود الوادعين. فالمشاكسون اعتادوا وشم أجزاء من أجسامهم بصور فاحشة وكتابات ماجنة. كما قام بتشريح جثث بعض المجرمين فوجد عيوباً ملحوظة في تكوينهم الجسمي، لاسيما في جماجمهم التي كان بها شذوذ في حجم الجبهة وشكلها الخارجي وكذلك وجد شذوذاً في أسنانهم عند فحصه لهم، وقد كُلف بتشريح جثة قاطع طريق مشهور في إيطاليا يدعى" فيلالا " Viellala فلاحظ وجود فراغ مجوف في مؤخرة جمجمته يشبه الفراغ الموجود في جماجم القرود، كذلك قام بتشريح جثة مجرم يدعى"فرني"Verni ، وآخر يدعى"ميسديا" Misdea .. وغيرهم؛ فآمن بنظرية"دارون التطورية "Darwin Evolution Theory وانتهى إلى القول: أن المجرم شخص فيه صفات موروثة ترجع إلى الإنسان البدائي."1"بمعنى أنه يتميز منذ الولادة بتشويه أو شذوذ، تتمثل في سمات عضوية وصفات نفسية انحطاطية، سماها لومبروزو" وصمات الانحلال"Degenerative Stigmatic."2"ومنها ما يأتي:

\* اختلاف حجم وشكل الرأس عن النمط الشائع في السلالة أو المنطقة التي ينتمي لها.

\* عدم تماثل نصفي الوجه.

\* ضخامة الفك الأسفل.

\* تشوه شكل الأذنين، فهما إما كبيرتان أو صغيرتان أو بارزتان من الرأس بشكل يماثل أذني الشمبانزي.

\* التواء الأنف أو اعوجاجه أو انفطاحه.

\* كبر حجم الشفتين وبروزهما.

\* ضيق الجبين.

\* كثافة شعر الرأس والجسم والحاجبين.

\* انفراج في الأذرع والأقدام.

\* وجود أصابع زائدة في اليدين والقدمين.

\* عيوب في التجويف الصدري.

\* امتلاء الوجنتين وبروزهما، كما في بعض الحيوانات.

 كما وجد أن المجرم يتميز بصفات وسمات نفسية وعقلية ومزاجية يرتد بعضها إلى صفات وسمات الإنسان البدائي منها:-

\* القدرة على تحمل الألم.

\* عنف المزاج.

\* الغرر.

\* الاستخفاف بالقوانين والقواعد الاجتماعية ورفض العمل بها.

\* ضعف الوازع الديني.

\* النضج المبكر للغريزة الجنسية.

\* الميل إلى التشاؤم.

\* حب العودة إلى القوانين البدائية.

\* الاندفاع في التصرف.

\* عدم المبالاة والميل إلى الكسل.

\* عدم احترام النساء.

\* عدم السيطرة على النفس، والشعور الدائم بعدم الاستقرار النفسي والعاطفي.

 وبعد هذه الاكتشافات، قام "لومبروزو " Lombroseبنشر النتائج التي توصل إليها في كتاب له بعنوان"الإنسان المجرم" عام "1876"، وخلص فيه إلى أن المجرم إنسان بدائي وأنه يولد مجرماً بحكم عوامل وراثية تنتقل إليه عن آبائه فتجعله شاذاً، واستنتج أن شذوذ أعضاء الجسم ينبئ عن طبيعة إجرامية خطيرة، يولد المجرمون بها نتيجة خطأ في سلسلة تطورهم من الإنسان الهمجي أو البدائي، أي أنه كان من الواجب أن يولدوا بحالهم هذه في عصر الإنسان الأول، فشذوذهم العضوي وما يصاحبه من خروج على القانون ما هو إلاًّ ارتداد إلى الإنسان الأول. وأن بعض الظروف الاجتماعية تعطيهم الفرصة لممارسة أعمالهم الإجرامية، وهنا أدخل" لومبروزو" بيئة المجرم وظروفه بوصفها عوامل محركة لنزعاته الإجرامية المترّسبة في داخله والبادية على مظهره، أو مهيجة لجهازه العضوي الداخلي المختل الوظائف، أو مثيرة لحالته النفسية السيئة.

 إلاّ أن" لومبروزو " Lombroseلم يقف عند نظريته الأولى بالإجرام الوراثي، فقد حاول إدخال بعض العوامل النفسية والاجتماعية مع احتفاظه بفكرته الأصلية مع المجرمين بالفطرة الذين يمثلون النموذج الحقيقي للمجرم.

 وكان لومبروزو في بدء دراسته يعتقد أن المجرمين بالولادة يشكلون جميع المجرمين بنسبة100% تقريباً، ولكنه فيما بعد خفض نسبتهم إلى 40% تقريباً، واعتبره الصنف الغالب بين خمسة أصناف من المجرمين. والأصناف الأربعة الأخرى هم كما سماهم ووصفهم لومبروزو:-"3"

\* المجرمين بالفطرة أو الوراثة"Born Criminals ": وهؤلاء هم ضحايا الجريمة الذين لاسبيل إلى علاجهم أو إصلاحهم.

\*\* المجرمين العاطفيين ""Passion Criminals: ويصدر إجرامهم عن تهور واندفاع عاطفي، ويدخل ضمن هذه الفئة المجرمون السياسيون الذين يصدر إجرامهم أحياناً عن وطنية جامدة.

\*\*\* المجرمين المصابين بالجنون "Insane Criminals": وهم المجرمون الذين يصدر إجرامهم عن نقص عقلي يفقدهم القدرة على التمييز بين الخير والشر.

\*\*\*\* المجرمين بالصدفة أو أشباه المجرمينAccidental or Occasional Criminals : وهم المجرمون الذين يرتكبون إجرامهم تحت تأثير بعض الظروف الاجتماعية القاسية أو لسوء التنشئة الاجتماعية أو التربية السيئة أو تحت تأثير أي عامل نفسي اجتماعي آخر.

**ب. النظرية الإيطالية الحديثة " البيولوجية الاجتماعية":**

 يتزعم هذه المدرسة العالم" أنر يكو فيري "E. Ferri "1856-1929" أحد تلامذة "لومبروزو" Lombrose وأستاذ القانون الجنائي، الذي وضع أُسس علم الاجتماع الجنائي، وهو يمثل الاتجاه البيولوجي الاجتماعي في المدرسة الإيطالية القديمة بالرغم من تأييده للعالم" لومبروزو" Lombrose. وهناك من الباحثين من يرى بأن" فيري " هو المؤسس الحقيقي لعلم الجريمة الحديث. وأياً كان الأمر فإن لـ" أنر يكو فيري" E. Ferri الفضل في تأسيس ما يعرف حالياً بـ" علم الاجتماع الجنائي" Criminal Sociology.

 وقد وضع" فيري " أُسساً للجريمة والسلوك الإجرامي بمعادلة تشبه المعادلة الكيميائية أطلق عليها قانون التشبع الإجرامي أو الكثافة السكانية، وأرجعها إلى عوامل ثلاثة هي:-"4"

1.عوامل طبيعية: مثل الموقع لجغرافي والمناخ والأحول الجوية.. الخ.

2.عوامل فردية: مثل السن والجنس والخصائص العضوية والعوامل الموروثة.

3. عوامل اجتماعية: مثل كثافة السكان والعادات والتقاليد والتنظيم السياسي والظروف الاقتصادية وغيرها.

 وقد التزم " فيري " E. Ferri في بحوثه ودراساته بالمنهج التجريبي الذي سلكه"لومبروزو" Lombros واختار في عام "1881" عينّة تتكون من "300" مجنون و"700" مجرم من السجناء و"711" جندياً كمجموعة ضابطة، وقد راعى في اختيارهم أن يكونوا من الأماكن ذاتها التي ينتمي إليها المجرمون، ومن مستواهم الاجتماعي نفسه، وقسم بحثه إلى قسمين الأول: يشتمل على النواحي البيولوجية، ويضم الثاني: الجوانب النفسية، ثم قام بتصنيف المجرمين إلى الطوائف التالية:

1. المجرم بالولادة أو بالغريزة Born Criminal: وهو المجرم الذي لا يستطيع مقاومة غريزته وما ينتج عن ذلك من دوافع إجرامية ورثها منذ الولادة.

2. المجرم المجنونInsane Criminal : وهو المجرم الذي يرتكب الأفعال الإجرامية المخالفة لقواعد المجتمع وقوانينه نتيجة لتخلفه أو لمرضه العقلي.

3. المجرم بالصدفة Criminal Occasional : وهو المجرم الذي يرتكب فعله الإجرامي نتيجة لظروف عائلية وبيئية- اجتماعية وثقافية- أكثر من كونه ناتجاً عن عوامل شخصية أو نفسية متوارثة.

4. المجرم العاطفي Passionate Criminal: وهو المجرم الذي يرتكب جرائمه نتيجة لعدم تمكنه من السيطرة على نوازعه وانفعالاته.

5. المجرم المعتاد Habitual Criminal: وهو المجرم الذي تكونت لديه العادة على ارتكاب الأفعال المخالفة للقانون والعادات والتقاليد الاجتماعية."5"وتبين له أن هناك 10% من السجناء و37% من الجنود كانوا بدون التشويه الخلقي الذي ذكره لومبروزو وتؤكد مثل هذه النتيجة أن التشوهات وإن وجدت بكثرة في المجرمين إلاّ أن حالات الاستثناء كثيرة ومتعددة. ولقد حاول أن يعلل ذلك لومبروزو بأننا إذا وجدنا هذه التشوهات في الأمناء من الرجال والسيدات، فإننا نكون أمام طبائع إجرامية لم ترتكب بعد الفعل الظاهري لأن الظروف التي عاشوا في كنفها أدت إلى حمايتهم من إغراء الجريمة. ولكن هذا يعني أن لومبروزو يعترف صراحة أن البيئة تلعب دوراً هاماً في حدوث الجريمة وأن هذا في نفس الوقت يلقي ظلالاً من الشك على نظريته."6"

 وقد توصل فيري من بحوثه إلى أن المسؤولية الجنائية لا تقوم على أساس خلقي وإنما على أساس من التضامن الاجتماعي الذي يفرض على المجتمع مسؤولية الدفاع عن نفسه من خلال تدابير وقائية أكثر منها عقابية.

 وأخيراً يمكن إجمال أفكار" فيري " E. Ferri بما يأتي:

1. الجريمة هي نتاج عوامل متعددة " طبيعية وفردية واجتماعية."

2. إصلاح المجرم ليس كافياً، بل يجب بذل الجهود لإصلاح وسطه الاجتماعي.

3. التأكيد على أهمية السياسة الجنائية للوقاية من الجريمة.

**نظرية لومبروزو في الميزان:**

 لاشك أن النظرية الإيطالية بشقيها القديم والحديث كان لها الدور الأساس في تفسير الظاهرة الإجرامية تفسيراً علمياً قائماً على الحقائق الواقعية بعيداً عن الأفكار الميتافيزيقية والأخلاقية والدينية، بسبب اعتمادها المنهج التجريبي والملاحظة في البحث والدراسة. ومع ذلك فقد تعرضت هذه النظرية لجملة من الانتقادات أهمها:-

1 . بطلان الأساس التجريبي الذي بني عليه" لومبروزو " نظريته الأولى، حيث اقتصرت دراسته على فحص جثث وأجسام المجرمين الأحياء منهم والأموات، ولم يستخدم مجموعة ضابطة من غير المجرمين، كما أن عينة البحث التي استخدمها لم تكن ممثلة تمثيلاً صحيحاً للظاهرة محل الدراسة لا من حيث عدد المجرمين ولا من حيث نوع الجرائم، الأمر الذي أفقدها المنهجية العلمية."11"

2. القول بأن الصفات الوحشية والبدائية التي أكد عليها" لومبروزو" تعوزه الدقة، وفيه نوع من المغالطة، لأن المجتمع البدائي لم يكن جميع أفراده من المجرمين، كما أنه لا يمكن التحقق من أن الإنسان الأول كان يعيش على سفك دماء أخيه، فهذه أفكار غيبية بعيدة عن النهج العلمي الاختباري، من هنا خرجت أساسات هذه النظرية عن المنطق السليم."12"

 3. أغفل" لومبروزو " دور العوامل الأخرى لاسيما الاجتماعية أو البيئية في شخصية المجرم وفي الدفع به إلى هاوية الجريمة، وهذا دعا تلميذه" فيري " إلى الاهتمام بدراسة هذا الجانب من العوامل.

4. استخفاف النظرية بالحريات والضمانات الفردية، مع الإخلال بمبدأ الشرعية عندما نادت باتخاذ تدابير استئصاليه قاسية ضد فئات المجرمين لاسيما المجانين والمجرمين بالعادة وغيرهم من المجرمين.

5. قول النظرية بحتمية الجريمة وإنكارها المطلق لحرية الاختيار."14"

6. إهمالها لاعتبارات العدالة وما استتبعه ذلك من إنكار للمسؤولية الجنائية.

7. قولها بوجود نوع ثابت من الجريمة غير مختلف عليه لا في الزمان ولا في المكان، وهي الجريمة الطبيعية القائمة على الجوانب الأخلاقية والقيم الاجتماعية مشككة بالمفهوم القانوني للجريمة على نحو ما ذكره"جاروفا لو " هو قول لا يخلو من التناقض أيضاً.

 **بحوث العالم تشارلز جورنج**

 أجرى الطبيب الإنجليزي"جورنج" Charles Goring"1870-1919" بحوثه على"3000" سجيناً كلهم من المجرمين الخطرين وقارنهم بغيرهم من محترمي القانون، وقد استمرت بحوثه وتجاربه حوالي"8 " سنوات، استنتج منها: أن الجريمة ليس علّة مرضية يمكن تشخيصها ووضع دواء لها، وأن المجرمين ليسوا ذوي خصائص وميزات جسمية وعقلية يتميزون بها عن سائر الناس، وأنه لا توجد سمات تميّز المجرم عن غيره وكذلك لا يوجد فرق في مقاييس الجمجمة والعظام بين المجرمين وغيرهم من الأسوياء بعد أن قارن بين سعة جماجم طلاب جامعة أكسفورد وجامعة كمبرج وبين سعة جماجم المجرمين في السجون فلم يجد فرقاً ملحوظاً بين الفئتين، كذلك لم يجد فرقاً في نفس المقاييس بين أساتذة جامعة لندن والمجرمين، والفرق الوحيد الذي لاحظه هو أن المجرمين كانوا أقل في الطول والوزن، ويرجع ذلك إلى مستواهم الاقتصادي المنخفض وفرصهم القليلة في نمو أجسامهم. وقد نفى بشدة وجود العلاقات الفيزيولوجية المميزة التي نادى بها "لومبروزو "Lombros فهدم بذلك حجر الزاوية لنظريته."15"واختتم بحوثه بالعبارة التالية:- " إن النتائج التي توصلنا إليها بعد أبحاث مستمرة وإحصاءات دقيقة تشير إلى انه لا يوجد نموذج لإنسان مجرم يتميز بعلامات أو سمات جسمية، ثم إن هيئة الإنسان الخارجية لا علاقة لها بالسلوك الإجرامي."

 ومع ذلك، فقد أشار"جورنج" Charles Goring إلى وجود بعض السمات الجسدية ذات العلاقة بأنواع محددة من الجرائم مثل ارتكاب جرائم السرقة من قبل أشخاص صغار ضعاف البنية تميزهم عن غيرهم ممن يرتكبون جرائم مختلفة، إلا أنه اختلف مع" لومبروزو " في تصنيفه للمجرمين حيث أضاف إلى سمات" لومبروزو" البدنية، سمات أخرى ذات علاقة بالوضع الاجتماعي والطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها المجرم، ووفقاً لذلك صنّف عينة دراسته التي أجراها على نزلاء السجون في أربع طبقات اجتماعية وسبع حرف مهنية، نلخص بعضاً منها فيما يلي:-"16"

\* يمكن التمييز بين الطالب الجامعي بجامعة إنجليزية وبين زميله بالجامعة الاسكتلندية بناءً على خواص الطالبين ومقاساتهما البدنية أكثر من إمكانية التنبؤ فيما إذا كان أيّ منهما سيصبح مجرماً أم أستاذاً جامعياً.

\* تقل أطوال المجرمين عن الأسوياء في المهنة الواحدة بما يعادل"4" سم.

\* يتولد الميل إلى الجريمة والجناح في منزل الأسرة.

\* الطبقية الاجتماعية والظروف البيئية أو الصدفة تعد ذات أثر بسيط جداً في انحراف الفرد وإجرامه .

**بحوث العالم هوتون "عودة إلى المجرم العضوي"**

 كان لنظرية" لومبروزو " Lombros صدىً كبيراً في أوربا وأمريكا فعارضها البعض، وقبلها البعض الآخر وسلّم بما جاء بها، وكان على رأس هؤلاء العالم الأمريكي"أرنست هوتون "E. Hooton "1887-1954"وهو من أساتذة جامعة هارفارد، الذي حاول عن طريق بحوثه الميدانية التي استمرت زهاء "12" عاماً أن يثبت صحة نظرية" لومبروزو " "وقام بدراسة ما يقرب من أربعة عشر ألفاً من المجرمين المدانين في السجون، مقابل عينة من غير المجرمين تقارب ربع عدد هؤلاء."17"" ثم قام أيضاً خلال سنوات لاحقة بدراسة ميدانية أنثروبولوجية على"5680" نزيلاً من نزلاء السجون، توصل خلالها إلى توزيعهم على"9" أجناس بشرية، والتي ذكر فيها بأن هذه الفئة من المجرمين ممن تتوفر لديهم شذوذ عضوي إنما يمثلون انحرافاً عن المعدل في سماتهم العضوية عمّا تتسم به الأجناس البشرية التي ينتمون إليها." "18" وفي دراسة أخرى له قام هوتون بفحص"17680" نزيلاً من نزلاء السجون في الولايات المتحدة الأمريكية وفحص" 1976" شخصاً من غير المجرمين وطبق على كل منهم مجموعة من المقاييس والاختبارات الانثربولوجية، وكذلك قياس الملامح المورفولوجية أي السمات التشكيلية والبنائيةMorphological. ولقد كشفت هذه الدراسة عن وجود فروق واضحة بين المجرمين والأسوياء."19"

 وبناءً على هذه النتائج توصل"هوتون " E. Hooton إلى ما يأتي:-

\* توجد صفات خاصة موروثة يتميز بها المجرمون، وأن هذه الصفات لها علاقة بشكل العينين والأنف والفم والأذنين والجبهة كما تتعلق بمقاييس هذه الأعضاء. "20"

\* توجد جرائم معينة ارتكبها مجرمون لديهم صفات مشتركة تميزهم عن غيرهم ممن ارتكبوا جرائم أخرى، فمثلاً وجد أن جرائم القتل والعنف والتزوير والنصب تزيد مع زيادة الطول.

\* يتمتع المجرمون بصفات انحطاطية موروثة."21"

 وبالرغم من أن" هوتون " تجنب النقد الذي وجه إلى" لومبروزو" الذي يتعلق بأسلوب البحث قام بدراساته باستخدام المجموعة الضابطة من غير المجرمين إلا أن نظريته هي الأخرى لم تسلم من النقد الذي تجسد في الآتي:- "22"

\* لا يمثل نزلاء السجون عينّة المجرمين تمثيلاً صحيحاً، فهؤلاء هم فقط الذين ثبت لدى القضاء إجرامهم، وهناك خارج السجون ممن ارتكب الجريمة ولم يكشف أمره، أو قضي ببراءته لعدم كفاية الأدلة أو الذين حكم عليهم مع إيقاف التنفيذ.

\* الاعتقاد بوجود سمات مشتركة قد تتشابه إنما تمثل اعتقاداً زائفاً يعتمد على مشاعر وهمية تعتقد الأغلبية في صحتها وتسلم بها وكأنها حقيقة واقعة، في حين أنه لا أساس لها من الصحة.

\* اختلاف الصفات المميزة لبعض المجرمين عن البعض الآخر وفقاً لاختلاف نوع الجريمة المرتكبة، هذه النتيجة مشكوك في صحتها لأن"هوتون" استخلصها من دراسة الجريمة التي دخل من أجلها المجرم السجن بينما قد يكون ارتكب قبل ذلك جرائم من نوع آخر.

\* اقتصرت نظرية"هوتون" على العوامل الفردية، وأغفلت تأثير العوامل الاجتماعية.

 **نظرية التكوين العضوي لـ دي توليو:**

 يذهب العالم الإيطالي توليو إلى اعتبار أن لكل فرد تكوين شخصي يشمل في آن واحد العناصر الوراثية والعناصر المكتسبة خصوصا في مرحلة الطفولة بيد أن هذا التكوين يكون لدى البعض أضعف مما يجعلهم أكثر عرضة للإجرام وبمعنى آخر فإنه يفسر استجابة بعض الأفراد للجريمة دون البعض ورغم وحدة الظروف الخارجية لوجود ميل سابق للإجرام لدى هؤلاء الأفراد ويعود ذلك نتيجة لما يتسمون به من صفات نفسية وعضوية خاصة وراثية أو طبيعية أو مكتسبة ومن شأن توافر هذه الصفات أن تنمي قوى الذات الغريزية الطبيعية وبالتالي يصبح الفرد أكثر استعدادا لارتكاب الجرائم إذا توافرت مؤثرات خارجية بسيطة.

وهكذا فبدون هذا التكوين الإجرامي أصيلا كان أو عرضيا لا تحدث الجريمة بصرف النظر عن العوامل الاجتماعية الأخرى.

1- عوامل الظاهرة الإجرامية عند دي توليو

 إنه لا يمكن فهم الظاهرة الإجرامية لدى دي توليو إلا ابتدءا من فكرة التكوين الإجرامي للفرد، ويكون هذا التكوين سببا للظاهرة الإجرامية عندما يكون استعداد الفرد الإجرامي أصيلا مع بقاء هذا التكوين مهيئا فقط للجريمة حيث يكون الاستعداد الإجرامي عرضيا وأنه وفي كلتا الحالتين لابد لإنتاج السلوك الإجرامي من توافر العوامل الاجتماعية الأخرى وهي ظروف معددة كظروف الفرد الأسرية والاقتصادية والثقافية وغيرها إذ تكون هذه العوامل كاشفة إذا كان الاستعداد الإجرامي أصيل ومهيأة للإجرام إذا كان الاستعداد الإجرامي مكتسب وهكذا فإن نظرية دي توليو تلخص في المعادلة البسيطة التالية:

الاستعداد الإجرامي السابق + العوامل الاجتماعية = الجريمة مع ترجيح الاستعداد الإجرامي على العوامل الاجتماعية.

2- أنماط الشخصية الإجرامية لدى دي توليو

 خلص العالم الإيطالي إلى التعرف على نمطين رئيسيين هما:

\* المجرمون بالتكوين : ويقسم دي توليو هذا النمط إلى أربعة أنواع هي:

أ- المجرمون بالتكوين الشائعون: ولهم خصائص خاصة مورفولوجية ووظيفية ونفسية كالضعف العقلي والمغالاة في الإحساس النفسي وسرعة التقلب وضعف الإرادة والإحساس الخلقي.

ب- المجرمون بالتكوين ذوي الاتجاه التطوري الناقص: يتميزون بضعف صفاتهم الجسمانية بوجه عام والنفسية بوجه خاص فملامحهم الخارجية تشبه ملامح المجرم المطبوع أو بالفطرة كما حدده لمبروزو مع ضعف نمو فكرة المثل الأعلى لديهم وضعف المنطق والنقد والبرود العاطفي والخلقي تعود كلها إلى أسباب موروثة أو مكتسبة.

ج- المجرمون المتخلفون نفسيا أو السيكوباتيون: فمنهم الضعيف ضعفا عقليا وكذا الخضوع إلى تسلط معين غير التسلط المرضي المألوف إذ تشمل هذه الطائفة جرائم الاعتداء على الأشخاص وجرائم الآداب إذ تجدر الإشارة في هذا المجال أن أكثر من 80% من المجرمين المعتادين على الإجرام والعائدين هم متخلفون نفسيا

د- المجرمون المجانين: فهم المجرمون الذين يرتكبون جرائمهم بصورة عرضية استجابة لظواهر مرضية مثل الهلوسة والتصور الفاسد كما يمكن لهاته الفئة من ارتكاب جرائهم بدافع ظواهر جنونية تكون قد أصابتهم.

\* المجرمون العرضيين: ويطلق عليهم كذلك المجرمون بالصدفة وأهم خصائص هذه الطائفة الانتماء إلى الطبقة الوسطى والقدرة على خفض التوازن بين غرائزهم الطبيعية وبين المتطلبات الاجتماعية وبالتالي أنهم في نهاية الأمر أفراد عائدون لكن وبفعل محركات خارجية بصفة خاصة تؤدي في لحظة معينة إلى استسلام قدرته على التكيف مع الحياة الاجتماعية ومع القواعد الخلقية المقننة أي النصوص القانونية.

 ويقسم دي توليو المجرمين العرضيين إلى ثلاثة أنواع:

أ- المجرم العرضي المحض: وهو الشخص الذي يقدم على ارتكاب الجرائم التافهة إستجابة لدوافع إستثنائية محضة.

ب- المجرم العرضي العاطفي: وهو الشخص الذي يقترف الجريمة مدفوعا بعوامل عاطفية أو انفعالية ومن شأن طروء هذه العوامل أن تعطل قدرة التكيف الاجتماعي لدى الشخص بصورة مؤقتة

ج- المجرم العرضي الشائع: وهو الذي يتسم بنقص خلقي ويميل بوجه عام إلى ارتكاب السلوك المضاد للمجتمع ولاسيما جرائم المال بصفة أخص مع إمكانية تحوله إلى مجرم معتاد.

**نظرية دي توليو في الميزان**

 للعالم دي توليو دورا كبيرا في الاعتراف بدور التكوين النفسي للفرد في إنتاج سلوكه الإجرامي وفضلا عن هذا فقد أولى دي توليو العوامل الاجتماعية أهمية خارجية وجعلها أساسا في تفسيره لإجرام المجرم العرضي ورغم ذلك فثمة انتقادات توجه إلى هذه النظرية نظرا لقصورها في مضمونها من حيث أنه يعزي الإجرام إلى التكوين العضوي للفرد نظرا لحصره لنظريته في إطار التحليل الأنثربولوجي للجريمة مع إعطائها بعدا اجتماعيا وأنه من الناحية الأخرى اعتماد العالم على فكرة الغدد وما تفرزه من هرمونات ذات تأثير تكويني يتصل بالدافع إلى السلوك الإجرامي غير مؤسس طالما أن علم الغدد مازال علما متطورا ومتقلبا لدرجة لا يمكن التسليم بذلك

**النظرية النفسية في علم الجريمة**

مضمون نظرية التحليل النفسي:

 تذهب " نظرية التحليل النفسي"Psycho Analysis Theory بزعامة العلامة "سيجموند فرويد" S. Freud "1856-1939" إلى تقسيم النفس الإنسانية إلى الشعورConscious واللاشعورUnconscious والشعور يمثل مجموعة الاستجابات العقلية التي نشعر بها وقت حدوثها، وندرك كُنْهَا وماهيتها مثل الحب والسرور والألم والغضب..الخ. على حين يمثل اللاشعور مجموعة الاستجابات الخفيّة التي لا ندرك نشاطها، والتي لها تأثير عميق على سلوكنا وأفكارنا وعواطفنا. أو هي" ذلك المكان المجهول من الذات الإنسانية التي تحتوي على الدوافع التي لا يعترف بها الفرد.""47"

 واعتبر" فرويد "s. Freud وأتباعه، اللاشعور بأنه قرار النفس الذي تجتمع فيه الرغبات المكبوتة منذ زمن الطفولة، ويحتوي على الغرائز التي تصطدم مع قيم وتقاليد بعض المجتمعات، وتحتوي أيضاً على جميع المخاوف والشهوات والعواطف الجيّاشة والأماني غير المحققة والذكريات الماضية التي انفصلت عن الشعور واستقرت في اللاشعور. وهذه الذكريات المختلفة برغم اختفائها في اللاشعور إلاّ أنها تمثل طاقة نشطة في تفاعلها مع بعضها فتوجه سلوك الفرد دون علم أوإدراك منه."48"

 وإذا تأملنا في ذكرياتنا نجد أن بعضها يمكن تذكره بسهولة كلما أردنا ذلك مثل الحوادث التي لا تزال عالقة في أذهاننا إما لحداثتها أو لأهميتها أو لأنها تذكر دائماً، وهذا ما أطلق عليه"فرويد " ما قبل الشعورPreconscious، الذي يتميز عن اللاشعور بأن اللاشعور لا نتمكن من تذكر حوادثه إلاّ عن طريق منبه خارجي يوقظ فينا الذكريات المكبوتة. وهناك نوع من الذكريات يتعذر علينا أن نتذكرها من تلقاء أنفسنا، كما لا يمكن للمنبهات الخارجية أن توقظها، ولكنها تستيقظ في حالات أو ظروف معينة مثل حالة الهذيان أو الحمى، أو عن طريق التنويم المغناطيسي، أو عن طريق الأحلام أحياناً أو عن طريق إجراء تحليل نفسي عميق. ويطلق علماء النفس على هذه الذكريات اسم " الذاكرة المكبوتة" وهي تخضع لقوة نفسية ضاغطة أطلق عليها " فرويد" " قوة الكبت"، كما أنها تقع تحت رقابة خاصة مستمدة من الذات الشعورية اسماها " فرويد" الرقيب."49"بمعنى أن الرقيب أو الضمير هو السبب في عدم ظهور الذكريات المكبوتة بصورة مكشوفة وصريحة، لذلك ففي الحالات التي تضعف فيها سلطة الرقيب، كما هو الحال في حالة التعب الشديد أو الإرهاق أو التخدير تظهر هذه الذكريات. ويلخص عبد الرحمن محمد عيسوي المظاهر التي تعبر بها الذكريات المكبوتة عن نفسها فيما يلي:"50"

1- فلتات اللسان، فقد ينطق الفرد بعكس ما يريد أن ينطق به.

2- زلات القلم وذلك حين يكتب الفرد كلمات لا يرغب في كتابتها أو كلمات لها عكس المعنى الذي يرغب ظاهرياً في التعبير عنه.

3- نسيان تنفيذ المواعيد والأعمال، كأن تنسى لمدة طويلة أن تلقى بالخطاب الذي كتبته لأحد أفراد أسرتك، أو تنسى موعد اتخذته لمقابلة شخص ما. وقد يكون ذلك لرغبة لا شعورية في عدم رغبتك في اللقاء به.

4- فقدان الأشياء أو ضياعها لأسباب لا شعورية، مثل الرغبة في التخلص من هذه الأشياء، فقد يكون ضياع خاتم الخطوبة تعبيراً عن رغبة لا شعورية في فسخ الخطوبة.

5- الرسوم والأشكال التي يرسمها الفرد لا شعورياً تعبيراً عن بعض رغبات أو دوافع لا شعورية، مثل الرغبة في الحماية والأمن أو الرغبة في قتل شخص ما.

6- الأعمال القهرية التي يجد الفرد نفسه مضطراً للقيام بها رغم سخفها أو عدم أهميتها، مثل الذي يغسل يديه عشرات المرات يومياً أو مثل الذي يهتم بعدّ أعمدة النور أو مثل الذي يجد نفسه مضطراً لسرقة بعض الأشياء رغم علمه أن السرقة عمل مرذول.

 إن وظيفة قوة الكبت هي صد الذكريات والرغبات المكبوتة في أعماق النفس ومنع ظهورها إلى عالم الشعور، وهي التي تفصل بين الشعور واللاشعور. وقد بنى" فرويد " نظريته في العقل الباطن على أساس مبدأ الكبت في الذكريات الكامنة في اللاشعور، وعلى أساسها يقوم مبدأ التحليل النفسي الذي يحاول الوصول إلى أعماق النفس الإنسانية وكشف ما فيها من عقد ومركبات نفسية مكبوتة وبكل حرية."51"

 وبناءاً على ذلك فقد ذهب فرويد وأنصاره إلى أن الجريمة هي وليدة تغّلب غريزة التدمير على غريزة البناء مع سيطرة الأنانية على النفس وانعدام القدرة على ضبط التعبير"52"ويوضحون ذلك بالقول: إن الشخصية الفردية عبارة عن وحدة مركبة من ثلاث عناصر هي:-

\* الذات الدنيا Id: ويقصد بها تلك الطاقة التي تتضمن الدوافع الغريزية التي هي لا شعورية. ويعني هذا أنها ذلك الجزء من الشخصية الذي يوصف بالبدائية والغريزية، والذي يضم الدوافع غير المضبوطة، أو الدوافع الفجة والحيوانية والشهوانية والعدوانية."53"

 وتبعاً للنظرية الفرويدية فإن شخصية الطفل الصغير تتكون من هذه القوى وحدها. وتحتوي هذه الطاقة على الدوافع الفطرية الموروثة. فهي ذلك الجزء من الشخصية الذي يمتاز بكونه غير منطقي وبعيداً عن مبدأ الحقيقة، ويحكمه فوق ذلك مبدأ اللذة. وطبقاً لهذا المبدأ عندما تحرم الدوافع الأساسية من الإشباع فإن الإنسان يشعر بالتوتر، ولذلك فلابد من إزالة هذا التوتر عن طريق الإشباع المباشر والسريع لهذه الدوافع. وعندما تعجز الذات الدنيا عن إشباع دوافعها بطريقة مباشرة فإنها تلجأ إلى إشباعها بطريقة الخيال أو الوهم مثل الأحلام النهارية أو الليلية."54"

 وافترضت نظرية فرويد وجود الذات الدنيا في كل شخصية منذ الولادة بوصفها طاقة غريزية عامة، ومثلتها بمنطقة مجهولة غير مرتادة، تشبه الحيوان في طبيعتها، ودوافعها تتميز بالقوة والعنف. وافترضت أيضاً وجود نوعين من هذه الدوافع: دوافع نحو الحب والحياة والبناء، وتتمثل في غريزة الحياة أو الغريزة الجنسية أو الرغبة في الحياة. ودوافع نحو العدوان والهدم والتدمير، وتتمثل في غريزة الموت. وزعمت هذه النظرية أن هناك صراعاً محتدماً في اللاشعور بين الأنا الدنيا التي تريد أن تحقق مطالبها البدائية الفجة وبين الذات العليا التي تسعى لتحقيق مثاليتها الأخلاقية. "55"

\*\* الذات الوسطى- الشعوريةEgo : يقصد بها ذلك الجزء من الشخصية الذي يسعى شعورياً للتوافق مع الحقيقة من ناحية ومع الذات الدنيا والذات العليا من ناحية أخرى." "56"وتمثل الجانب الاجتماعي والعاقل من الشخصية، لذلك فهي تحاول أن تقيم نوعاً من الانسجام والتآلف والتكيف بين الميول الفطرية أو الغريزية وبين العادات والتقاليد والتعاليم الدينية والقواعد الاجتماعية. أمّا الكيفية التي تتكون بها الذات الوسطى فإن الطفل في أثناء نموه يبدأ جزء من طاقته ودوافع الذات الدنيا في التحول لتكوين الذات الوسطى التي يصبح عليها مقابلة منطق الحقيقة والوفاء بمطالب العالم الواقعي الذي يعيش فيه الفرد من خلال إتباع منهج التفكير الواقعي بدلاً من التفكير الذاتي."57"

 والذات الوسطى تقف بين الدوافع البدائية للذات الدنيا وبين مقتضيات الواقع، فإذا كانت هذه الذات قوية استطاعت أن ترغم الذات الدنيا على الانتظار في إشباع دوافعها حتى تحين فرص الإشباع المقبولة اجتماعياً، أما الذات الوسطى الضعيفة فإنها تحاول في يأس تقمع الذات الدنيا بغية أن يكتسب الفرد قبولاً اجتماعياً سهلاً، ولكن مثل هذه الذات الوسطى الضعيفة تتحول بصاحبها إلى شخص عصابي."58"

\*\*\* الذات العليا Super Ego: وتمثل الجانب المثالي من الشخصية الإنسانية، وتشتمل على العناصر الموروثة من الحضارات والمدنيات، ومن قيم وآداب عامة وتعاليم دينية، والعناصر الروحية المكتسبة من المثل العليا للفرد والمربين والعلماء والقادة وغيرهم، ووظيفتها مراقبة الأنا ومساءلتها ولومها ومحاسبتها عن أي تقصير في أداء وظائفها، بمعنى أنها القوة الداخلية التي تقوم بوظيفة الضمير."59"وتنشأ هذه القوة أيضاً من طاقة الذات الدنيا مثلما فعلت الذات الوسطى، فالطفل يأخذ من والديه وعن الكبار عامة الذين أشرفوا على تربيته فكرتهم عن الخطأ والصواب، ويمتصها حتى تصبح مبادئه الذاتية، فالطفل عن طريق ما يلقاه من الوالدين من عقاب أو ثواب يتعلم الخطأ من الصواب، وبذلك يكَّون فكرته عن الشكل الذي ينبغي أن تكون عليه ذاته أو شخصيته. وبعد أن تتكون الذات العليا فإنها تتولى مهام الوالدين فيما يتعلق بعقاب الفرد وثوابه، وعلى ذلك فإذا أتى بشئ خطأ فإن ضميره سوف يؤلمه والعكس صحيح إذا قام بعمل خير فإن ضميره سوف يثني عليه.علماً أن الطفل في بداية حياته يقبل على قيم الآباء والكبار عامة قبولاً دون نقد أو تمحيص، ولكنه عندما يكبر قد يجد أن هذه القيم لا تناسبه ولذلك فإنه يعيد النظر فيها ويعدلها ويقبل بعضها ويرفض البعض الآخر.

 أن المهمة الكبرى التي تقوم بها الذات العليا هي قمع وتجاهل دوافع الذات الدنيا لاسيما تلك الدوافع المتعلقة بالجنس والعدوان، كذلك تسعى إلى مراقبة عمل الذات الوسطى في مراقبتها للذات الدنيا، وتسعى أيضاً إلى إرغام الذات الوسطى إلى التنازل عن مبدأ الواقع وذلك إذا ما تعارض الواقع مع مثالية الذات العليا."60"وكثيراً ما تقسو الذات العليا في معاملتها فيؤدي هذا الإفراط في القسوة إلى تغّلب غريزة الموت وانتصارها على غريزة الحياة فيؤدي ذلك في بعض الأحيان إلى ارتكاب جريمة الانتحار، لاسيما عند المرضى المصابين بالظواهر العصبية والنفسية الحادة."61""ويذهب أغلب أساتذة علم النفس إلى أن الذات العليا يجب أن تعامل بحكمة وروّية وينبغي تجنب المغالاة في الاعتبارات الأدبية، أو النواهي تحاشياً لما قد ينتج من أخطار عن طريق التزمت والشدة.

 ويذهب عالما الجريمة" ريك " Reic و"ريكمان "Reickman في تعليل السلوك الإجرامي إلى ضعف الأنا وتفكك روابطها المعنوية الناتجة عن أسباب الردع المضطربة والمتضادة في الهدف التي يتعرض لها الأطفال خلال عملية التنشئة الاجتماعية."62"

 وإيضاحاً لعلاقة هذا التحليل بالسلوك الإجرامي ضرب"فرويد " مثلاً بما يحدث داخل جنبات النفس الإنسانية من صراعات واضطرابات لإشباع الغريزة الجنسية، أطلق عليها مصطلح"عقدة أوديب " .Oedipus Complex63"

 وقد جاءت صياغة " فرويد " لعقدة أوديب"<[[6]](#footnote-6)• "من حقيقة اكتشفها في بداية حياته المهنية، واعتقد أنه اكتشف في العمليات النفسية في اللاشعور عند مرضاه نسيجاً خيالياً من العلاقات الجنسية مع أحد الوالدين من الجنس الآخر. واعتقد في مرحلة لاحقة أن الطفل يكّون جاذبية جنسية مع أحد الوالدين من الجنس المضاد، وأن هذه الجاذبية تصطحب نوعاً من الغيرة عند الوالد الآخر. وهذا الأمر كما يرى يحدث لجميع الأطفال تحت سن الخامسة من العمر. وبعد سن الخامسة تكبت "عقدة أوديب" وتختفي من العقل الواعي بسبب اعتراف الفرد بعدم إمكانية إشباع هذه الرغبات الجنسية عند الإناث وأيضاً بسبب الخوف عند الذكور من الأب الذي يثأر لنفسه منهم، وفي هذه المرحلة يبدأ الفرد بتعريف ذاته من خلال الأب المماثل جنسياً " الفتاة مع الأم والفتى مع الأب"، واعتقد "فرويد " أن عقدة أوديب هذه تشكل عاملاً جوهرياً في تطور شخصية كل طفل.

 لقد وجدت عقدة أوديب انشاراً واسعاً، وكتب عنها كثيراً، كما وجدت أيضاً معارضة قوية بسبب تأكيدها رغبة الطفل في التعامل الجنسي مع أحد الوالدين من الجنس المضاد، الذي يقود إلى غيرة الأب بسبب هذه العلاقة الجنسية، الأمر الذي ترفضه المجتمعات لأن الطفل فيها لا يملك أدنى فكرة عن العلاقات الجنسية في السنوات الأولى من العمر، لذلك رفضت هذه الأفكار حتى من قبل علماء التحليل النفسي أنفسهم بالرغم من قبولهم بعض نظريات وأفكار" فرويد" الأخرى.

 خلاصة القول: اتجهت النظرية النفسية إلى تفسير الجريمة على أنها وليدة مظاهر نفسية أو أعراض وعوامل نفسية، فهي إذن صادرة عن أغوار النفس الإنسانية نتيجة للاضطرابات أو عدم التوازن النفسي، أو نتيجة للصراعات النفسية الداخلية والصراعات الخارجية مع المجتمع، أو نتيجة لعدم إشباع الحاجات النفسية وبالتالي تعرضها للاحباطات المتكررة، أو نتيجة للأمراض النفسية، أو ضعف الضمير الأخلاقي، أو نتيجة لتغلب الجانب الغريزي من النفس الإنسانية على الجانب الشعوري أو العقلي.. وغيرها من المظاهر أو العوامل النفسية التي تشكل عبئاً ثقيلاً له القدرة على تجاوز جميع الروادع والموانع إلى حيث يلجأ المرء للجريمة بوصفها وسيلة الخلاص من هذا العبء. بمعنى أن كل فعل إجرامي له منشأ نفسي.

**النظرية النفسية في الميزان**

 بالرغم من أن النظرية النفسية سلطت الأضواء على أهم جانب من جوانب الشخصية الإنسانية عن طريق التحليل النفسي، والوصول إلى العلاقة بينه وبين ارتكاب بعض الجرائم، إلا أنها تعرضت لموجة شديدة من النقد من جوانب عدة، لعل أهمها ما يأتي:

\* اعتمادها في تفسيرها للسلوك الإجرامي على فكرة الحتمية بين الخلل النفسي والجريمة، فليس جميع المرضى النفسيين يلجأون إلى السلوك الإجرامي.

\* قامت هذه النظرية على دراسة المرضى النفسيين لذا فإن تطبيقها على الأسوياء من الناس يعد تعميماً لا مبرر له.

\* قامت على دراسة المرضى من أبناء الطبقة الوسطى من - سكان ڤينّا- منذ قرن تقريباً وليس من الضروري أن تطبق على أبناء ثقافات وطبقات اجتماعية أخرى.

\* ذهابها مذهباً بعيداً في تبسيط الدوافع المؤدية للسلوك، فقد زعمت أن السلوك يرجع إلى غريزتي الحياة والموت وحديهما في حين أن السلوك ظاهرة معقدة تتأثر بالعديد من العوامل الجسمية والنفسية والعقلية والاجتماعية والأخلاقية للإنسان.

\* اعتقادها أن معظم دوافع الناس دوافع لا شعورية كامنة أو غامضة أو خافية بالنسبة للإنسان، وعليه فإن الناس الأسوياء لا يستطيعون وصف دوافعهم وصفاً كاملاً.

\* حصرت هذه النظرية أسباب الجريمة في الأمراض النفسية وبذلك حولت المجرم إلى مريض يحتاج على العلاج أكثر من أنه مجرم يستحق الجزاء، ولقد أثبت لنا الدارسون في علم الجريمة أن كثير من المجرمين غير مرضى وأن الجريمة ليست كافية لأن تكون ظاهرة مرضية.

\* إن الاعتماد على طرق التحليل النفسي ينضوي على علاج طويل مرهق يحتاج إلى عدة جلسات أسبوعية ولمدة عام أو أكثر.

\* آراءها لا تخضع بسهولة للتجريب أو البحث أو التحقيق."64"

\* لم تستطع أن تقدم البراهين العلمية على صحتها، لذلك تهكّم عليها البعض بقولهم: إن من يجادل هذه النظرية لن يجد أصحابها دفاعاً عنها غير تحليل نفسيته هو بالقول: إنه يعاني من خلل نفسي يدفعه إلى نقدها. وبالرغم من ذلك فإننا لا نقلل من دور المرض النفسي في وقوع الجريمة لكننا نرفض القول بأنه العامل الوحيد الدافع لوقوعها.

**النظريات الاجتماعية المفسرة للسلوك الاجرامي**

**تمهيد**

 في الوقت الذي انصبَّ فيه اهتمام المدرسة التقليدية في علم الجريمة على السلوك الإجرامي دون الاهتمام بشخصية المجرم، وتركز اهتمام نظريات المذهب الفردي على الاهتمام بالسمات الشخصية العامة، والاستعدادات الفطرية بصورة خاصة، دون الاهتمام بالمجرم ذاته من حيث تكوينه واستعداداته الشخصية أو الاجتماعية، ركّزت نظريات المذهب الاجتماعي جلّ اهتمامها على البيئة الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية. باعتبار أن الظاهرة الإجرامية ظاهرة اجتماعية، وبالتالي فإن عوامل السلوك الإجرامي تكمن خارج جسم الإنسان ابتداءً من البيئة الطبيعية التي يعيش فيها وانتهاءً بمختلف العوامل الاجتماعية المحيطة.

 ولمّا كان أنصار هذا المذهب قد اتفقوا على إيلاء العوامل الاجتماعية الأهمية المطلقة في إحداث الجريمة، فإن أفكارهم ونظرياتهم جاءت متباينة بتعدد العوامل الاجتماعية وتنوعها، الأمر الذي دعانا إلى أن نتكلم عن أكثرها شهرة وعلى النحو التالي:

* النظرية الجغرافية.
* النظرية الاقتصادية.
* نظرية المخالطة الفارقة.
* نظريات الصراع بين الثقافات.

**النظرية الجغرافية**

 " ظهر أنصار هذه النظرية في أوائل القرن التاسع عشر، وكان أهم دعاتها العالم الفرنسي "جيري" Guerry ِAndre Michel والعالم البلجيكي"كتيليه "Quetelet Adolphe والعالم الفرنسي " أنر يكو فيري" Ferri Enrico. ومفاد هذه النظرية أن للظواهر الجغرافية أثراً كبيراً على السلوك الإجرامي.""1"

 وقام "جيري" مدير الشؤون الجنائية بوزارة العدل الفرنسية بدراسة الإحصاءات الجنائية التي قامت بنشرها فرنسا اعتباراً من "1826– 1833" حيث توصل إلى الحقائق التالية:-

- ازدياد الجرائم ضد الأشخاص في المناطق الجنوبية من فرنسا في الفصول الحارة.

- ازدياد الجرائم ضد الأموال في المناطق الشمالية خلال الفصول الباردة.

وانتهى من دراسته إلى القول: إن ثمة علاقة بين الموقع الجغرافي ودرجة الحرارة من ناحية، ومعدلات الجريمة من ناحية أخرى. ثم وضع قانونه المعروف بـ" قانون الحرارة الإجرامي."

 وبناءً على هاتين النتيجتين وضع"كتيليه" Quetelet الذي جاء بعده قانونين هما:-

الأول: قانون ميزانية الجريمة، الذي يفيد بثبات الإجرام من عام إلى آخر، موضحاً إياه بالقول: " فكما توجد ضرائب مالية في المجتمع، توجد كذلك ضريبة إجرامية يجب على المجتمع تحملها كل عام، ويمكن تحديدها كأي ضريبة، وتدرج في ميزانية الجريمة كافة أنواع الجرائم التي سترتكب كل عام على أساس أن الجرائم ترتكب كل عام بالعدد نفسه وبالعقوبات نفسها وبالنسبة نفسها تحت تأثير الوسط الاجتماعي نفسه والظروف التي يمر بها المجتمع."2" الثاني : فهو نفس القانون الذي توصل إليه "جيري" معمماً إياه على قارة أوربا قائلاً: "إن جرائم الأشخاص تغلب في الأقاليم الجنوبية لأوربا حينما يكون الطقس حاراً، بينما تكثر جرائم الأموال في الأقاليم الشمالية لأوربا حينما يكون الطقس بارداً وبفضل أَتباع هذه النظرية الذين انتشروا في القارتين الأوربية والأمريكية توسعت مجالات الدراسة، حتى جاء "فيري" ليؤكد أن لبعض الظروف الطبيعية مثل طبيعة التربة والطبيعة الزراعية والمناخ واختلاف فصول السنة ودرجة الحرارة والحالة الجوية تأثيراً على تكوين السلوك الإجرامي." "3"

 وكان الفيلسوف" مونتسكيو "Montesquieu " 1689- 1755" أول من أشار إلى وجود علاقة بين العوامل الجغرافية والجريمة واظهر ذلك خلال بحوثه في علم الاجتماع القانوني والفقه القانوني، وقد بين في كتابه" روح القوانين" أن للمناخ وطبوغرافية الأرض، تأثيراً على الأفراد، وهي السبب في نشوء التمايز في الخصائص العقلية والميول بين الأفراد، وذكر أن جرائم العنف لاسيما الجرائم الجنسية تزيد نسبتها في المناطق الاستوائية والقريبة منها، بينما جرائم الإدمان على الكحول تزداد نسبتها في المناطق القريبة من القطبين. بل أنه يرى أن القوانين والعادات وكافة أشكال النظم هي عبارة عن نتاج للعوامل الجغرافية."4"

 إذن؛ حالة المناخ وموقع البلد وإستراتيجيته وطبيعة البيئة الجغرافية في كل مجتمع من المجتمعات لها تأثيرها على نمط من أنماط الجريمة، كما تدل على ذلك الدراسات والإحصاءات الجنائية على النحو الذي سنبينه بإيجاز:-"5"

- ارتفاع درجة الحرارة في المناطق الحارة وفي المناطق الأخرى خلال فصل الصيف يزيد من حيوية الجسم وحدة طبعه، ما يجعله مرهف الحس، وأكثر قابلية للإثارة والتوتر والاندفاع، مع ضعف قدرته في السيطرة على تصرفاته، فيعجز عن الصمود أمام المثيرات، ويسهل اندفاعه إلى ارتكاب جرائم العنف، مثل القتل والتهديد والقذف، ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة هذه الجرائم. في حين أن انخفاض درجة الحرارة في المناطق الباردة خلال فصل الصيف الشتاء، يؤدي إلى خمود حركة الجسم وهبوط درجة الانفعال العصبي ما يحول دون سرعة الهياج والاندفاع ويقلل من ارتكاب جرائم العنف، بينما تزداد جرائم الاعتداء على المال بازدياد احتياجات الفرد إلى الغذاء والكساء والمسكن ووسائل التدفئة.

- ارتفاع نسبة الرطوبة يضعف من حيوية الفرد ويؤدي إلى حالة من الخمول ما يؤثر على سرعة استجابته للمؤثرات الخارجية وبالتالي يؤدي التقليل من احتمالات اندفاعه للعدوان، بينما انخفاض نسبة الرطوبة يؤدي إلى زيادة حيوية الفرد وسرعة استجابته للمؤثرات الخارجية ما يزيد من احتمالات اندفاعه للعدوان فيقدم على ارتكاب الجرائم التي تتسم بالعنف.

- انخفاض الضغط الجوي يزيد من احتمالات ارتكاب الجرائم لأنه عادة ما يعقب هذا الانخفاض عواصف، والشعور بهبوب عاصفة يثير انفعالات الفرد وقد يقدم على ارتكاب الجرائم بفعل هذه الإثارة.

- شدة سرعة الرياح تدفع الإنسان للانزواء، وسكونها تدعوه للخمود وفي الحالتين يقل نشاطه بما فيه النشاط الإجرامي، في حين أن اعتدال الرياح يؤدي إلى ارتفاع الجرائم بوجه عام.

- في السهول المنبسطة ذات التربة الخصبة والمياه الوافرة والخيرات الكثيرة، تتميز طباع السكان بوجه عام بالوداعة والمسالمة والقناعة، ويتضاءل عدد ذوي الميول الإجرامية، ومع ندرة استعمال القسوة في حالة ارتكابها، في حين تزداد الجرائم في الجبال مع اتصاف معظمها بالقسوة بسبب حدة طباع سكانها، من جراء ما يعانونه من قسوة الطبيعة التي تبدو في وعورة وعزلة المسالك والطرقات، وقلة مصادر الخيرات.

**النظرية الجغرافية في الميزان**

 لا يمكن إنكار أثر العوامل الجغرافية في السلوك الإنساني، لكن هذا لا يكفي وحده لتفسير الظاهرة الإجرامية، إذ لا يكون الفرد أسيراً للبيئة الطبيعية إلى الحد الذي تصبح هي المسؤولة وحدها عن تفسير أعقد مظاهر السلوك- الإجرامي- فمهما كان أثر المناخ على الفرد ومهما كانت أهمية البيئة الطبيعية في صقل نفسيات الجماعات والشعوب فإنه من المؤكد أن العامل الجغرافي لا تظهر آثاره إلاّ من خلال عوامل أخرى نفسية وجسمية واجتماعية، وهذا ما يدفعنا إلى عدم تقبل تلك الفكرة التي تفسر السلوك الإجرامي المعقد بإرجاعه إلى العامل الجغرافي وحده متغافلين عوامل أخرى لا تقل عنه في الأهمية.

**النظرية الاقتصادية (الرأسمالية)**

كن" لقد أسس كل من" ماركس" "1818-1883" K.Marx و"انجلز" Frederick Engels "18 -1895" في سنة "1850" النظرية الاقتصادية في علم الجريمة. وقد أكدت هذه النظرية أن الجريمة وليدة بعض الظروف الاقتصادية وفي مقدمتها الفقر Poverty المتأتي من البطالة مثلاً وغيرها من الأحوال الاقتصادية السيئة."6"وقد استند أنصار هذه النظرية على بعض الإحصاءات التي قام بها الباحثون الاجتماعيون لبيان العلاقة بين الحالة الاقتصادية والجريمة، لاسيما لدى الأحداث المنحرفين، كما اعتمدوا أيضاً على البيانات العامة التي أشارت إلى كثرة حوادث الإجرام خلال الأزمات الاقتصادية.

 لقد زاد الميل نحو تأييد هذه النظرية في نهاية القرن التاسع عشر عند ظهور المذهب الاشتراكي الذي تزعمه العلامة الألماني"كارل ماركس"K. Marx ولوحظ أيضاً وجود ازدياد في الجرائم لاسيما جرائم المال."7"

 وتذهب هذه النظرية إلى: أن العوامل الاقتصادية في المجتمع هي الأساس وأن لها الأثر الأكبر في حياة الفرد والمجتمع من كافة الوجوه، ويرى أصحابها أن الجريمة في جوهرها نتيجة حتمية لاستغلال الطبقات العاملةWorking Classes ، وأن العدالة الجنائية المطبقة في المجتمعات الرأسمالية هي من صالح الطبقة الرأسمالية، لذا فالشخص الضعيف اقتصادياً والذي يرى أن العدالة لم تنصفه في مجتمعه ولم تحقق إشباع لحاجاته وحاجات أسرته، فإنه يجد المبرر للاندفاع إلى الجريمة معتقداً أنه لم يرتكب خطأ بذلك.

 وهناك اعتقاد آخر يتردد لدى الطبقات الفقيرة في المجتمعات الرأسمالية بصورة خاصة هو: "أن معظم الأثرياء في المجتمع تكونت ثرواتهم الضخمة نتيجة لاستغلال الفقراء، لذا قد يمد هؤلاء الفقراء أيديهم إلى ما في حوزة الأثرياء مبررين ذلك أنه ليس من حرج عليهم أن ينتزعوا شيئاً من ثرائهم الذي جمعوه على حسابهم.""8"

 وتوجد فكرة أخرى تقول: إن الفقير قد يتمرّد على القوانين والأوضاع الاجتماعية السائدة حينما يعتقد أن الأثرياء يجدون سُبلاً للتخلص من العقوبات وتجاوز القوانين، بينما تفرض على الفقراء العقوبات عن المخالفات التي يرتكبونها. فكثير من أبناء الطبقة الكادحةProleturiat والفقيرة تظن أن القوانين لم توضع إلاّ لتطبق على الضعفاء ومجازاتهم لأنه ليس لهم قوة اجتماعية مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية، وقد عُبّر عن ذلك: أن القانون لا يستطيع أن يدين مليوناً من الدولارات، والثري له الحق أن يخرج عن القانون، إذن؛ لماذا يجب على الفقير أن يحترم القانون؟!

 ومن أبرز العلماء الذين قاموا ببلورة وصياغة هذه الأفكار عالم الاجتماع الهولندي "بونجيه"Bounger " 1876 -1940" الذي نشر جزءً منها في كتاب له تحت عنوان "الإجرام والظروف الاقتصادية"عام"1905" أوضح فيه علاقة النظام الرأسمالي بظاهرة الجريمة مستخدماً بذلك التفسير الاقتصادي الماركسي، رافضاً ما ذهب إليه أنصار الاتجاه التكويني في تفسير علّة الجريمة.

 وأكد "بونجيه" وجود علاقة شديدة بين الظروف الاقتصادية وظاهرة الجريمة، موضحاً العلاقة بين التطور الاقتصادي والجريمة، فقال: " أن التحول الزراعي إلى اقتصاد صناعي في القرن التاسع عشر كان مصحوباً بتحول ملحوظ في ظاهرة الجريمة بحد ذاتها، فقد كان طابع الجريمة العنف فأصبح طابعها الجديد الخبث والدهاء.""9"

 وهاجم "بونجيه " النظام الرأسمالي قائلاً:"إن النظام الرأسمالي نشر فكرة استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، واستخدم الأطفال والنساء في العمل، وجسد فكرة الطبقية في المجتمع التي تؤدي إلى العداوة والحقد والحسد والصراع من جانب الفقراء، والغَرر والعلو من جانب الأغنياء، كذلك جلب الربح وفائض الإنتاج الذي يؤدي إلى المنافسة والخسارة والفائدة غير المعقولة، وينتج عن ذلك مختلف أصناف الفسق والكذب والسرقة والعبودية وامتهان الحرفة واسترقاق العمالة، وجميع هذه العوامل وغيرها تلقي بظلالها السلبية على مختلف المؤسسات الاجتماعية لاسيما الأسرة والمدرسة، لذلك يرى"بونجيه" "أن كثافة السكان والعيش في ظروف غير صحية وانخفاض المستوى المعيشي وإهمال عناية الأطفال الصحية والتعليمية وغير ذلك من الظروف جميعها تقود إلى التفكك الأسري والتفسخ الأخلاقي وبالتالي تقود إلى الجريمة.""10"

 وحاول "بونجيه" أن يجد علاقة بين كل من التصنيفات التقليدية للجرائم وبين النظام الرأسمالي من خلال الطبقات الاجتماعية التي أوجدها هذا النظام، وبناءً على ذلك صنف الجريمة في ثلاث فئات يرتبط كل منها بطبقة اجتماعية محددة وهي: الطبقة البرجوازية، الطبقة الوسطى، طبقة العمال. ذلك حسب الدوافع التي أدت على وجود كل طبقة على حدها، وقد أدى ذلك إلى تصنيف الجرائم في ثلاث تصنيفات وهي: الجرائم الاقتصادية، جرائم العنف، الجرائم السياسية. وأضاف إليها الجرائم الجنسية التي أرجعها إلى استغلال أو استعباد الجنس للجنس الآخر، والتي تعتمد كذلك على السعي وراء الكسب المادي دون اعتبار للقيم الاجتماعية والأخلاقية. وأشار أيضاً أن كلاً من هذه الجرائم تمثل انعكاساً مباشراً للأوضاع الاقتصادية والنفسية والاجتماعية التي ترزح تحتها كل طبقة."11"

 وباختصار أن"بونجيه" يعد الجريمة الوليد الشرعي للنظام الرأسمالي، وهي بمثابة رد الفعل ضد اللاعدالة الاجتماعية السائدة فيه. وبناءً على ذلك يرى أن النظام الاشتراكي هو البديل الصحيح عنه والذي له القدرة في القضاء على جميع المشكلات الاجتماعية وعلى رأسها الجريمة.

 كذلك يعد"جوردن" Gordon وهو من أوائل علماء الاقتصاد الذين تبنوا التفسير الماركسي في تفسير الجرائم، حيث يرى أن الجريمة هي رد فعل عقلاني على النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي لم يعطي فرصاً عادلة لأفراد المجتمع، وعليه يقرر أن نظام العدالة الجنائية في ذلك المجتمع يخدم الأغنياء ويحمي مصالحهم وأن التمييز الطبقي لرجال الشرطة والمحاكم ضد الفقراء مسوؤل عن جرائم العنف."12"

 وتبنى" باري كرسبرغ" Krisberg "1975" في كتابه الموسوم "الجريمة والامتياز: نحو علم جريمة جديد"، المدخل الماركسي في تفسير الجريمة حيث يعتقد أن جرائم جميع الطبقات الاجتماعية المختلفة والرد على تلك الجرائم يعكس التوزيع غير العادل للقوة والامتيازات التي تنمو في ظل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنظام الرأسمالي."13"

 خلاصة القول: أن النظام الرأسمالي مسوؤل إلى درجة كبيرة عن الجرائم التي تحدث في المجتمع بوصفة نظام غير عادل يخلق الأنانية والذاتية ويساهم في زيادة البطالة في المجتمع وزيادة في أعداد المهمشين والتفكك الأسري ويخلق السلوك العدائي بين الناس، وبمثل هذا المجتمع تصبح الجريمة متوقعة.

**النظرية الاقتصادية- الرأسمالية في الميزان**

 على الرغم من تقدير غالبية الباحثين لهذه النظرية لدورها في إيضاح الصلة بين الحالة الاقتصادية والجريمة، فقد تعرضت أفكارها إلى انتقادات عدة أهمها ما يأتي:-

 1. لقد أوضحنا أن أنصار النظرية الاقتصادية في تفسير الجريمة يذهبون إلى الظن أن كل فقير لابد أن يكون مجرماً نظراً لعجزه المالي، وأن الإجرام يسير جنباً إلى جنب مع سوء الحالة الاقتصادية، وما تجدر الإشارة إليه أنه لا يمكن لأحد أن ينكر أثر العوامل الاقتصادية السيئة في دفع الأفراد إلى السبل الإجرامية أو بعضاً من السلوك المنحرف، وهذه الانحرافات السلوكية ربما تتكون في الأوساط الفقيرة التي يشعر أفرادها بالحرمان من أوجه مختلفة، ولكن من المحتمل أن يكون السبب في ذلك الظروف النفسية التي تثيرها الظروف الاجتماعية المحيطة بالطبقات الفقيرة، ومثل هذه الظروف قد تعمل على زيادة الاختلال العاطفي والشعور بعدم الطمأنينة ما قد يشجع على ارتكاب الجريمة.

2. إن الإحصاءات لا تكاد تعطينا وجود علاقة سببية مباشرة بين الفقر والجريمة، والدليل على ذلك أن الجرائم لا تزداد بصورة واضحة خلال الأزمات الاقتصادية، ولكن هناك بعض الحالات الاستثنائية مثل فترات الحروب التي تثير بعض الكوامن النفسية إضافةً إلى العامل الاقتصادي.

 3. بيّنت دراسات عدة أن الفقر ربما يكون عاملاً خارجياً يضاف إلى عوامل أخرى داخلية مثل الضيق النفسي والتفكك الأسري، والصراع الثقافي أو الحضاري، وما إلى ذلك من العوامل التي يمكن أن تتظافر في إحداث الجريمة. وبذلك فإن العامل الاقتصادي وحده لا يقود إلى الجريمة بالرغم من أهميته في ذلك.

4. إذا كانت هذه النظرية تصلح لتفسير جرائم المال، فإنها لا تصلح لتفسير باقي الجرائم مثل جرائم الاعتداء على الأشخاص وجرائم العرض، فهذه لا تتأثر إلاّ قليلاً بالظروف الاقتصادية.

5. لم توضح هذه النظرية لماذا يرتكب بعض الأفراد السلوك الإجرامي دون الآخرين على الرغم من خضوعهم لنظام رأسمالي واحد.

 6. علّقت هذه النظرية آمالها على النظام الاشتراكي بوصفة المنقذ من الأخطار والمشكلات الاجتماعية التي سببها النظام الرأسمالي، علماً بأن هذا النظام نفسه لم يتمكن من استئصال الجريمة في الدول التي تأخذ به كالاتحاد السوفيتي السابق وغيره.

**نظرية المخالطة الفارقة**

 قدم عالم الاجتماع الأمريكي"أدوين سذرلاند "E. Sutherland "1883- 1950" إحدى النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي التي تعد من بين أفضل النظريات في دراسة أثر المحيط الاجتماعي على السلوك الإجرامي، والتي جاءت رداً على النظرية البيولوجيةBiological Theory التي كانت سائدة في علم الجريمة والمفسرة للسلوك الإجرامي برده إلى التكوين البيولوجي والوراثي للشخص.

 إن نظرية المخالطة الفارقة أو المغايرةDifferential Association Theory تعد نظرية منطقية وضعت السلوك الإجرامي بطريقة حلقة من الاتصالات ابتداءً من السنوات الأولى في حياة الفرد، ولها علاقة كبيرة بالتنشئة الاجتماعية لحياة الأفراد المجرمين، فهي نظرية صرفةSociological Theory وتؤكد على العلاقات الاجتماعية حيث تتميز بالصفات التالية:-

1. التكرار Frequency.

2. الاستمراريةContinuity .

3. العمقIntensity .

4. معالم ذات أثر في شخصية الأفراد ..الخ من الصفات المؤثرة في حياة الفرد.

 ويمكن أن نتكلم عن نظرية " سذرلاند " بنقاط أساسية ملخصها:-"18"

1. السلوك الإجرامي مكتسباً وليس موروثاً.

2. السلوك الإجرامي يتعلم عن طريق التفاعل مع الآخرين، خلال عمليات التواصل والاتصالAssociation. وبالمقابل فإن وسائل التواصل غير الشخصية مثل الصور المتحركة والصحف ليس لها أهمية تذكر في تحريك السلوك الإجرامي.

3. المرحلة الرئيسة لعملية التعلم تحدث من خلال العلاقات الودية الحميمة ضمن الجماعات المختلفة.Intimate Personal Groups

4. عملية التعلم تتضمن الآتي:-

- فن ارتكاب الجريمة الذي يكون معقداً في بعض الحالات ويكون في حالات أخرى بمنتهى البساطة.

- تحديد اتجاهات الحوافز المعينة، و"الدوافع "Motives، و"الاتجاهات "Attitudes، و"تبريرات" Rationalization السلوك الإجرامي.

5. يتم تعلم الاتجاه المحدد للدوافع والحوافز من خلال تعريفات القواعد القانونية المفضلة، مثال ذلك: إن بعض المجتمعات يحاط الفرد فيها بجماعات يميزون القواعد القانونية ويحترمونها، وفي البعض الآخر يكون تفسيرهم لمثل هذه القواعد تفسيراً مخالفاً لها، وفي هذه الحالة يحدث الصراع للفرد.

6. يصبح الشخص مجرماً بسبب زيادة نسبة التعريفات والتفسيرات المنتهكة للقانون عن كفة احترامه، والتي تحدث نتيجة لاختلاط الفرد بأفراد يتبنونها، وفي هذه الحالة يكمن الموقف التفاضليDifferential Attitude .

7. قد تختلف العلاقات التفاضلية عن بعضها من حيث: التكرار والاستمرارية والأسبقية وعمق التأثير على الفرد، وهذا يعني أن مثل هذه العلاقات وخطواتها تنطبق على العلاقات الإجرامية وللإجرامية، فإذا اتصل الفرد بمجرمين وفقاً للخطوات أعلاه يصبح مجرماً أو يكون لديه استعداد للإجرام كبير.

8. إن تعلم السلوك الإجرامي عن طريق اختلاط المجرم أو الجانح بأنماط إجرامية يتضمن كافة الآليات التي تتضمنها أية عملية أخرى.

9. إن السلوك الإجرامي يعبر عن احتياجات الفرد وعن قيمه، لكن هذه الاحتياجات والقيم لا تقتصر على السلوك الإجرامي فحسب لأنها تكون مشمولة بالسلوك غير الإجرامي، فاللص مثلاً يسرق للحصول على المال يشبه سلوكه سلوك العامل الأمين الذين يشتغل للحصول على المال أيضاً، وهكذا في كل العمليات الإنسانية، فالدوافع عامة وموجودة لدى الاثنين.

**نظرية المخالطة الفارقة في الميزان**

 تعد هذه النظرية من النظريات الهامة في تفسير السلوك الإجرامي، حيث تناولت مشكلة الجريمة من وجهة نظر سوسيولوجية صرفة، وتؤكد دور الجماعات الأوليةPrimary Groups التي ينتمي إليها الفرد، وما يمكن أن تمارسه من تأثير على شخصيته وسلوكياته، كما تصلح هذه النظرية لتفسير السلوك السوي والسلوك غير السوي.

 وبناءً على ذلك تم قبول هذه النظرية كما هي عليه، واقترح آخرون بعض التعديلات والإضافات عليها. ومع ذلك فلم تسلم من الانتقادات التي ملخصها ما يلي:- "19"

1. عجزها عن تفسير الجريمة بكل أنواعها، فهي مثلاً لا تفسر الجرائم المرضية مثل السرقة.

2. أشار"جلووك" Glueck إلى أن العلاقة السببية التي فرضتها هذه النظرية بين الاختلاط بمنحرفين ومجرمين وبين ارتكاب الفرد للسلوك الإجرامي غير كافية لتفسير ظاهرة الجريمة، فمن الطبيعي أن يختلط المنحرف بأفراد آخرين يتوافق معهم في القيم والاتجاهات السلوكية، كما إن هذه النظرية لم توضح السبب في عدم ارتكاب رجال الشرطة والقضاء الجريمة بنسبة كبيرة مع أنهم أكثر الناس اختلاطاً بالمجرمين.

3. لا يمكن التسليم بإنكار"سذرلاند" لأثر العوامل الداخلية كليةً، وقوله أن الأفراد إذا تواجدوا أمام مؤثر خارجي معين فإن سلوكهم يكون موحداً متماثلاً يمثل إطلاقاً لا يتفق والواقع.

4. إذا كانت الجريمة سلوك متعلم عند "سذرلاند"، فإن هذا السلوك موجود أصلاً وهو بحاجة على تفسير وهذا ما لم تفعله تلك النظرية.

5. أهملت النظرية العوامل النفسية والاقتصادية والسياسية ..الخ.

6. من الصعب دحض هذه النظرية أو إثباتها، فهي نظرية واسعة فضفاضة.

7. لا أحد ينكر أهمية متغير الاختلاط الاجتماعي وأثره على السلوك الإنساني، إلا أن هناك من يحصره بشكل أساس على المخدرات والكحول والتدخين وبعض السلوكيات المنحرفة."20"

8. اتسمت أفكار هذه النظرية بالحتميةDeterminism، أي أن الفرد إذا اختلط بالمجرمين سيُلقن السلوك الإجرامي ولا دخل لإرادته في اختياره.

9. إن هذه النظرية لم تقدم حلاً للسؤال حول ممَّنْ تعلم المجرم أو المنحرف الأول الانحراف؟!

 إن دراسة ظاهرة الجريمة وفق هذه الكيفية أمر بالغ الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً، فكيف يستطيع الباحث إن يتدخل في عمل الجهات الأمنية والقضائية، ويتابع كل مجرم على حده منذ القبض عليه حتى إنهائه لفترة العقوبة، كذلك لم تتحدث هذه النظرية عن موضوع السببية وهذا مفتاح المعرفة الموضوعية في فروع المعرفة الاجتماعية، ومن جهة أخرى تجاهلت الكلام عن العوامل الاقتصادية والسياسية والنفسية بشكل واضح وصريح، هذا بالإضافة إلى إخفاقها في وضع سياسة اجتماعية من شأنها أن تجنب المحكومين الوصم ورد الفعل الاجتماعي."30" لذا تبقى آراء هذه النظرية مجرد وجهات نظر حتى يتم تطبيقها.

**نظرية الصراع بين الثقافات لسيلين**

 يعني الصراع بين الثقافاتCultural Conflict تعارض وتناقض ثقافات وقيم ومبادئ معينة تسود في إحدى الجماعات مع ثقافات ومبادئ وقيم تسود في جماعات أخرى.

 ويرى" سيلين "Sellin أن الصراع ينشأ بين الثقافات عندما تصطدم القيم الخلقية والاجتماعية التي يعبر عنها ويحميها القانون الجنائي مع القيم السائدة لدى جماعات معينة. وهنا يجد الفرد عضو الجماعة نفسه أمام موقفين: إما خضوعه لأوامر ونواهي القانون الجنائي السائد في المجتمع بوصفه قانوناً يعبر عن القيم الخلقية والاجتماعية للمجتمع، متجنباً في الوقت ذاته ما يفرضه ذلك القانون من عقوبات. أو تمسكه بقيم جماعته السائدة، مخالف ذلك القانون ومعرض نفسه للعقوبات المترتبة عل تلك المخالفة.

 ويرى" سيلين" أن الصراع القائم بين الثقافات يواكبه صراع نفسي داخليPsychological Conflict ينتهي بالفرد إلى الوقوع في هاوية الجريمة، وبوصف الفرد كائناً اجتماعياً يولد في جماعة الأسرة التي يتشرب منها قيم ومبادئ المجتمع ثم ينتقل في علاقاته إلى جماعات أخرى مختلفة في تعاليمها وقيمها وأهدافها، فهذا الاختلاف من شأنه إثارة النزاعات أو الصراعات بين قواعد السلوك الخاصة بكل جماعة منها. فقد تفرض عليه إحدى الجماعات القيام بسلوك يوصف على أنه مخالفاً للقيم والمبادئ التي تلتزم بها جماعة أخرى، أو مناقضاً للقيم والمصالح التي يعبر عنها القانون الجنائي ويحميها بقوة الجزاء.

 وبهذا يمكن القول أن الصراعات التي يواجهها الفرد يمكن أن تقع على مستويين:-

\* داخلي .. ينشأ على مستوى الجماعات في داخل المجتمع.

\*\*خارجي.. ينشأ عل مستوى المجتمعات.

 والصراع الخارجي بدوره له ثلاث مصادر هي:

- الاستعمارImperialism : ويتمثل في لجوء المستعمر إلى فرض بعض من أساليب ثقافته على أفراد الشعب المستَعْمر، الأمر الذي يجعل من بعض الأنماط السلوكية المباحة جرائم طبقاً لقانون المستعِمر.

- الهجرة خارج الوطنEmigration : يترتب على الهجرة من مجتمع إلى آخر تسرب ثقافة الجماعة المهاجرة إلى داخل مجتمع المهجر ما يؤدي إلى حدوث نزاع بين ثقافتين متباينتين بسبب تمسك الجماعة المهاجرة بثقافتها.

- الاحتكاك في مناطق الحدود: تبرز أهمية الاحتكاك في المناطق الحدودية بين المجتمعات المتلاصقة جغرافياً كدول أوربا أو أفريقيا أو آسيا.

**نظرية سيلين في الميزان**

 لهذه النظرية نصيب من الحقيقة ينبغي التسليم به لكنها لا تستطيع مثل سابقتها تقديم تفسير كلي للظاهرة الإجرامية، ذلك أن الأفراد الذين يعانون من هذا الصراع لا يقدمون جميعاً على ارتكاب الجريمة ما يعني وجود عوامل أخرى تسهم بقدر أو بآخر في إحداث الظاهرة الإجرامية. ويؤخذ عليها أيضاً أنها انطلقت من افتراض مفاده وجود ثقافات متعددة ومتباينة إن لم تكن متصارعة في داخل كل مجتمع بحسب تعدد الجماعات فيه، ويعكس هذا الافتراض إفراطاً وشططاً في التقدير لا يؤيده الواقع في كثير من المجتمعات المعاصرة بحكم ما يسود بينها وفي داخلها من تبادل ثقافي وانتقال سريع للقيم بفعل الحراك الاجتماعيSocial Mobility وتطور وساط نقل الثقافة والاتصال المباشر.

**العوامل المساهمة في ظهور الجريمة والانحراف**

 إنَّ أهم ما في علم الإجرام هو تفسير الظاهرة الإجرامية أي الأسباب التي تؤدي إلى الجريمة والأسباب تجمع على عاملين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية بمعنى أدق وجود فكرة تعدد الأسباب، فالبعض يبني تصوراته على سبب واحد فيفسر الجريمة بأنها ثمرة عامل واحد بينما البعض الآخر يرى بأنَّ تعدد الأسباب هو المؤدي إلى تفسير الجريمة إذن " لا يمكن الاعتراف بعامل واحد في كل جريمة، سواء كان ذلك السبب فرديا أمْ اجتماعيا، إذ أنَّ الجريمة في نظرهم تكون دائماً بجمع من عوامل داخلية أو خارجية وكل عامل منها يكون له تأثيره النسبي و دوره الذي يسهم به مع غيره من العوامل في وقوع الجريمة أو دفع المجرم إلى ارتكابها "العوامل الإجرامية تنقسم إلى: نوعين رئيسيين هما:

**أولأً- داخلية (فردية )**

1- العوامـــل الداخلية: والتي يقصد بها العوامل التي تدفع شخص بذاته إلى ارتكاب جريمة معينة ويشتهر بدراسة هذه الأسباب علم الأنثروبولوجيا الجنائية "علم طبائع المجرم" و يلجأ الباحث في هذا الفرع من علم الإجرام إلى إحدى الوسيلتين: الأولى دراسة المجرم من ناحية عضوية أي دراسة أشكال أعضائه الخارجية وأجهزته الداخلية أو وظيفة الجهاز الداخلي. والوسيلة الثانية هي دراسة المجرم من ناحية نفسية أي البحث عن غرائزه وميوله ورغباته وعواطفه ودرجة ذكائه …

فالبحث في هذه العوامل هو مجال أو نطاق واسع من دراسة الأشخاص سواء كانوا راشدين أمْ غير راشدين "جنوح الأحداث" وتنقسم العوامل الداخلية إلى عوامل أصلية وعوامل مكتسبة.

أ- العوامل الأصلية: عبارة عن الصفات والخصائص التي تتوفر في الشخص منذ ولادته وهذه العوامل تتعلق بــــــ:

\* التكوين الطبيعي للمجرم: ثلاث نظريات اهتمت بتكوين الطبيعي للمجرم هي النظرية العضوية، الفينولوجية النفسية: لمبروزو وفرويد ، (أرجع إلى النظريات)

\* الوراثة وعلاقتها بالإجرام: والذي يرجع إلى فحص أشجار العائلات والمقارنة بين المجرم والرجل البدائي، وما بين المجرم والأب والأجداد والأبناء وما يتعلق بالكروموزوم البيولوجي وكذلك المقارنة بين التوائم. هناك مقارنة بين المجرم والإنسان البدائي (نظرية داروين: القرد إنسان وحش) الإنسان البدائي هو إنسان يقتل ليعيش يحافظ على منطقته وهذا ما أدى بالمبروزو إلى تشبيه المجرمين بالإنسان البدائي كوسيلة لإثبات وراثة الإجرام وذهب أيضا إلى الاعتقاد بأن المجرم النموذجي هو المجرم بالفطرة أي ذلك الإنسان الذي يولد ولديه ميل طبيعي للإجرام.

- فحص أشجار العائلات: قام الباحثون بفحص أشجار عائلتين: عائلة جوكاس (مجرم) وعائلة جوناتال (غير مجرم) في عائلة جوكاس وجد فيها 140 شخص من المجرمين 7 أشخاص قاموا بجريمة قتل و60 بجريمة سرقة و 5 بجريمة الدعارة و23 بجرائم مختلفة وهذا من بين 1200 شخص أمَّا عائلة جوناتال لم يجد أي شخص ارتكب جريمة في 1200 شخص، ومعظمهم من رؤساء ومحامين وأطباء .

-  التشابه بين الآباء و الأبناء والاخوة: لقد حاول جورنج GORING عن طريق المقارنة بين الآباء والأبناء والأخوة أنْ يثبت وجود ميل موروث نحو الإجرام، كما حاول أنْ يدلل على أنَّ الظروف البيئة كعامل إجرامي ليست لها أهمية كبيرة مقارنة بالوراثة والميل . وقد حاول أنْ يتبث من عدة مقارنات أجراها في هذا السبيل أنَّ نسبة التشابه بين الآباء والأبناء في السلوك الإجرامي هي نسبة 60 %  وهي نفس نسبة التشابه بينهم في القامة والوزن ولون العينين والشعر .. وغيرها من المظاهر الفيزيولوجية، أمَّا نسبة تشابه الأخوة في سلوكهم الإجرامي هي 40 % وهذه النسبة أيضا تكون هي نفس نسبة التشابه بينهم من الناحية الفيزيولوجية، ويفسرها الباحث ذلك بوجود عامل وراثي.

-  دراسة التوائم: قام بهذه الدراسة العالم لانجر LANGERE  وهذه الدراسة استندت على نوعين من التوائم حقيقية وغير حقيقية وقد بينت هذه الدراسة أن 77 %  من التوائم الحقيقيين لديهم بعض الميول الإجرامي، أمَّا 12 % من التوائم غير الحقيقية يتميزون بنوع من الميول إلى السلوك الإجرامي . وهذه الفكرة عجزت على أنْ تثبت رأيها لأنَّ العدد كان قليل وغير ممثل وكذلك تقسيم التوائم لاندري إن كان فعلا حقيقيين أم غير حقيقيين .

-   النوع و الجنس: كثيراً من الباحثين يقولون بأنه توجد اختلاف كبير في الإجرام عند الذكور و الإناث، فنسبة الإجرام تكون مرتفعة عند الذكور ومنخفضة عند الإناث، فبعض الإحصائيات والعلماء يرون في هذا الاختلاف اختلاف نسبي وهذا لعدة أسباب: أن المرأة كثيراً ما تكون هي الباعثة الحقيقية على ارتكاب الجريمة بمعرفة الرجل – مثال الدعارة إذا اعتبرت كجريمة وهذا يرفع من نسبة الإجرام عند النساء– وإنَّ إجرام النساء يفوق إجرام الرجل في فترة الحروب، ويفسر ذلك من ناحيتين: ناحية عضوية حيث نجد أن المرأة دائماً عاطفية. والناحية الثانية ناحية اجتماعية تتعلق بصلة أو طبيعة الدور الذي تلعبه المرأة في المجتمع فهي في بعض الدول فالمرأة لا تخرج إلى الحياة العامة وبالتالي لا تتعرض للاحتكاك بالغير ما يقلل اقترافها للجرائم وهي دائماً في كنف الرجل الذي يقوم بحمايتها ويحول بينها وبين التعرض للمشكلات الاجتماعية وتبتعد عنها كل السلوكات الإجرامية بمختلف أنواعها.

-  السلالة البشرية: يعتقد العلماء في الولايات المتحدة الأمريكية أنَّ الزنوج لهم ميل قوي للإجرام ويقوم هذا الاعتقاد على أنَّ الزنوج بحكم تكوينهم الطبيعي لا يستطيعون التحكم في ضبط عواطفهم لذلك فهم كثيراً ما يرتكبون جرائم الاعتداء على الأشخاص. و قد أثبتت الدراسات الأمريكية في هذا الشأن أنَّ نسبة الإجرام تتزايد لدى الزنوج و تقل نسبياً لدى الهنود ثم الصينيون ثم الأمريكيون البيض، وأن أقلهم نسبة في الإجرام اليابانيون؛ فحسب إحصاء عدد المقبوض عليهم في الجرائم من كل جنس والتفسير الصحيح لهذه الظاهرة أنَّ ذلك التفوق يرجع إلى عدة عوامل اجتماعية مختلفة منها: الوضع الاجتماعي- التمييز العنصري- المستوى الاقتصادي والاجتماعي للزنوج- شعور الزنوج بالحقد والسخط على البيض …إلخ

-  الضعف والخلل العقلي: ينبغي الفرقة بين الضعف العقلي والخلل العقلي على اعتبار إنَّ الضعف العقلي حالة تصيب الفرد منذ ولادته وهو ما يسمى بالتخلف العقلي، أما الخلل العقلي فيقصد به المرض العقلي أو الجنون.

\* الضعف العقلي: لقد اهتم الباحثون في علم الإجرام والانحراف بدراسة آثار الضعف العقلي في الظاهرة الإجرامية إلى درجة أنْ ذهب البعض إلى حد القول أنَّ معظم حالات الإجرام يمكن تفسيرها بالضعف العقلي، لأن صاحبه لا يتمتع بقدرة أو بقدر كاف من الإدراك يسمح له بالتحكم في سلوكه الإجرامي، ويتفق علماء الإجرام على أنَّ الضعف العقلي لا يعد سبباً رئيساً إلاَّ في طائفة المجرمين الأحداث لأنَّ الحدث ضعيف العقل يكون غالباً غير قابل لإتمام مراحل الدراسة وغير قادر على التكيف الاجتماعي ما يدفعه إلى الإجرام، فالضعف العقلي عامل إجرامي محدد نسبيا.

 \* الخلل العقلي: أغلبية علماء الإجرام لا يريدون التحدث عن الخلل العقلي ويحبذون مصطلح الجنون والجنون حسبهم أنواع منها: جنون الإرادة الذي يعدّ مرض عقلي يقتصر تأثيره على الإرادة، وهو عبارة عن رغبة مكبوتة تثير القلق وعدم الاستقرار فتسيطر على إرادة المريض دوافعه شاذة تدفعه إلى ارتكاب جريمة معينة دون غيرها من الجرائم و كذلك تتعدد أسماء هذا الجنون التي يقبل المريض على ارتكابها مثل: جنون السرقة أو جنون الحريق. ونخلص من ذلك أنَّ الخلل العقلي قد يكون سبباً في امتناع المسؤولية الجنائية أو سبباً لإنقاص تلك المسؤولية، وربما لم يكن كذلك أثناء ارتكابه الجريمة.

-  الأمراض العصبية والنفسية: من بين هذه الأمراض هناك أربعة أنواع : الهستيريا– الصرع النفسي– اليقظة النومية- النيوراسينيا " العياء النفسي"؛ فالهستريا مثلاً الجرائم تكون فيها نسبية في جرائم القتل العاطفي– سرقة المحلات الكبيرة– جرائم البلاغ الكاذب. أمَّا الصرع النفسي وهو نوبات يفقد المريض من خلالها ويتعرض لدوافع لا قدرة له على مقاومتها فيتعمد على ارتكاب الجرائم خاصة في الوقت الذي يشعر بالنوبة وفقدان الوعي. في حين نجد اليقظة النومية التي تعبر عن حالة مرضية تظهر في أنَّ المريض يقوم أثناء نومه ببعض الأفعال تنفيذاً لما يعرض له من صور ذهنية دون أنْ يحس بما يفعله ولا تكون له قدرة التحكم في سلوكه ولا يدرك عندما يصحو ما يفعله وهنا يمكن أنْ يكون هذا المرض سبباً في عديد من الجرائم . وتعد النيوراسينيا وهي ضعف يصيب الجهاز العصبي ويؤدي إلى إنقاص سيطرة أعضاء الجسم كما يؤدي إلى إضعاف الإرادة فيقدم لإنسان على ارتكاب الجريمة الناجمة عن ضعف إرادته وقلة مقاومته.

-  الأمراض النفسية السيكوباتية: يتميز السيكوباتي بخصائص رئيسية تؤدي به إلى ارتكاب الجرائم وهي عجز عن التحكم في غرائزه ويتميز بسلوك اجتماعي منحرف، تظهر عنده أنانية، فشل في التجاوب الوظيفي وكلها علامات قد تهيئ له الظروف لارتكاب الجرائم .

-   ظروف الحمل والولادة: ويتعلق الأمر بــ :

+ المولود الأوَّل: فقد كشفت الدراسات الأولى عن فكرة المولود الأوَّل بالقول التالي: "هناك نقص أو انحطاط في شخصية المولود الأوَّل وهذا راجع لسببين بيولوجي واجتماعي " فأما البيولوجي: ويتعلق بصعوبة عملية الولادة الأولى ومن ناحية أخرى إلى عدم اكتمال النضج الجنسي للوالدين. أمَّا السبب الاجتماعي: وهو سبب رئيس متمثل في عدم اكتساب الوالدين الخبرة في تربية الطفل الأوَّل وأيضا في شدة اهتمامهم به وقلقهم عليه. وأخيراً الصراع النفسي الذي ينتابه حين ما ينتقل من وضعية طفل وحيد إلى طفل وسط إخوته وهو ما يخلق لديه الغيرة .

+ الابن الوحيد: يتميز بميل غير مألوف إلى الإجرام وأنه من المحتمل أنْ يكون مجرماً أكثر من غيره ويفسر ذلك بأمرين: الأول: شدة قلق الوالدين عليه واهتمامهم به. والثاني صعوبة توفيقه مع أقرانه في طفولته المبكرة. لكن اتضح بعد دراسات واتر بارغ WETTER BERG) (1949) بأنَّ ميل الطفل الوحيد إلى الإجرام يرتبط باختلاف الطبقات الاجتماعية والعرقية والدينية والاقتصادية، معنى هذا أنه لا توجد علاقة ثابتة بين حالة الطفل الوحيد وبين ظاهرة الإجرام وغيرها من صور السلوك الإنساني .

ب- العوامل الفردية المكتسبة: وهي العوامل التي تتصل بالشخص المجرم بعد ولادته عن طريق اكتسابه خصائص أو صفات أو علامات معينة سواء كان ذلك بإرادته واختياره أمْ كان مرغماً عليه وتتمثل هذه العوامل في:

-  السن: أجريت بعض الدراسات في العلاقة بين تقدم السن والإجرام وانتهت الدراسة إلى إثبات حقيقة أنَّه كلما تقدمنا في السن يكثر الإجرام وقد وجدت حداً أدنى وهو 13 سنة وحد أقصى في الإجرام وهو55 سنة . وضمن هذه الدراسات يقال أنَّ الحد الأدنى والأقصى للذكور يختلف عنه عند النساء: حيث يقال أنَّ الحد هو 50 سنة عند الرجال و55 سنة عند النساء. وأجريت عدة دراسات في هذا المجال أثبتت أنَّ الحالة الإجرامية بصفة عامة تبلغ حدها الأدنى في المراهقة وحدها الأقصى فيكون عند الشيخوخة. وهذا الرأي معتمد على الإحصائيات التي أجريت على 1000 مسجون، أثبتت أن 25 % من المسجونين لهم سجل إجرامي قبل بلوغهم 16 سنة، 24%  فيما بين 16 و 24 سنة والأغلبية لم يرتكبوا الجريمة إلاَّ بعد سن 21 سنة .

-   الإدمان على الكحول والمخدرات: أثبتت عدة دراسات أنَّ ظاهرة الإدمان تعد أحد أهم أسباب الجريمة والانحراف. وظاهرة الإدمان هي إما على الكحول أو الإدمـان على المخـدرات.

\*الإدمان على الكحول: يعتبر من اضطرابات الشخصية حسب وجهة علماء النفس وهو وسيلة للتنفيس والتخفيف من الصراعات والهروب من المشكلات. وتقدر الإحصائيات أنَّ عدد المدمنين على الكحول قد وصل إلى أكثر من 79 % من سكان العالم ( العدد نسبي). ويمكن للإدمان أنْ يسهم في فقدان القدرة على الكلام أو اللجلجة حيث لكل فرد طاقة جسمية خاصة به قد يفقد البعض الذاكرة والبعض الانتباه أو الحساسية بالألم وأحياناً التوازن وقد قسم العالم ميرفي Murrphy في دراسة عن المدمنين أفراد هذه الفئة إلى قسمين: قسم المتعاطين الأساسين الذين يعانون من تسمم وقسم المستجيبين. فقد يكون شرب الخمر جريمة في حد ذاتها ومعاقباً عليه من طرف القانون مثل تجاوز بعض الكميات المقننة والمسطر عليها من طرف القانون، أو في الطريق العام تحدث الضوضاء كذلك قد يكون شارب الخمر مجرما في جريمة كسياقة السيارات وارتكاب حوادث المرور، أو قد يتسبب في بعض الجرائم مثل القتل والاغتصاب والهجر العائلي لكن "ليس كل كحولي مجرم ". إنَّ اختلاف الأشخاص في شرب الخمر يرجع إلى النماذج التي يختلط بها الشخص المدمن وما يتعلمه من هذا الاختلاط لأنه يتصرف على وجه معين فقد يتعلم منذ البداية شرب الخمر بقصد المرح أو لكي يتسم بالقسوة أو بغرض تبرير سلوكه الذي يلام عليه .

 \* الإدمان على المخدرات: يعتبر هذا الانحراف من أشد الانحرافات في الشخصية المعاصرة وبالذات في إطار الحضارة الغربية ويرى علماء النفس أنَّ هذا الإدمان يعكس اضطراباً أساسياً في الشخصية. ويصل عدد المدمنين عام 1981 إلى ثلاث ملايين شخص صغار وكبار، رجال ونساء ويأخذ قطاع الشباب من هذا العدد نسبة 75 % والاندفاع وراءها مرده إلى: الرغبة في النشوة والسعادة والخروج عن الواقع– حب الاستطلاع والفضول– الخروج من ضغط الحياة التكنولوجية والتماس طريق آخر يعيد للإنسان الشعور بالذات– الصراعات النفسية و الكبت والتقاليد والانهيار والتفكك العائلي والهروب من المسؤولية– انهيار المفاهيم والقيم الأخلاقية في المجتمع والمدرسة وميدان العمل وضعف الوازع الديني والأخلاقي (الوازع الداخلي)– التنافس الشديد– التعلم من الرفقاء عن طريق التقليد والممارسة– الإدمان المؤقت كعلاج طبي.   والجدير بالذكر أنَّ تناول المخدرات له أعراض مختلفة كشرود الفكر والاسترخاء المؤقت، تغير في مفهوم المكان والزمان والفضاء، والابتهاج …

\*الإدمان على المخدرات وعلاقته بالإجرام : كثيراً ما كان تساءل العلماء الإدمان على المخدرات إنْ كان مظهراً من مظاهر السيكوباتية، وقد دلت الدراسات التي قام بها لاند سميث L indsmith أنَّ إدمان المخدرات ليس نوع من السيكوباتية وليس عامل من عوامل ارتكاب الجرائم ذات الخطورة، إلاَّ أنَّه يعد أحد أهم الدوافع الملحة إلى ارتكاب الجرائم كالسرقة والتشرد وربما يصل الأمر إلى حد القتل، كما يذهب أيضاً لاند سميث إلى فكرة أن تعاطي المخدرات تخل بالتوازن الاقتصادي للمدمن وهو ما يدفع به للانخراط في سلك الجريمة فيرتكب جرائم السرقة والاعتداء على أموال الآخرين…

-  الحالة المدنية للمجرم يقصد بها العزوبة، الزواج، الطلاق، الترمل. وقد أثبتت الإحصائيات التي أجريت في أمريكا وأوروبا بأن المطلقين هم أعلى نسبة في الإجرام وتنخفض في من لم يسبق لهم الزواج ويقل انخفاضها في الأرامل وتصل النسبة إلى أدناها عند المتزوجين. وتبقى الفكرة نسبية تخضع لطبيعة البيئة الاجتماعية للأفراد .

**ثانياً- العوامل الخارجية: لدينا نوعين من هذه العوامل: عوامل طبوغرافية واجتماعية**

 1- العوامل الطبوغرافية والطبيعية: ومنها العوامل المناخية (درجة الحرارة، حالة الطقس) العوامل الطبوغرافية والتي يقصد بها تأثير المواقع الجغرافية في المكان الذي يقيم فيه الأفراد (الجبال، البحر، المدينة، الريف، الصحراء …).

- العوامل المناخية: العوامل المناخية متعددة وتختلف باختلاف الأماكن والمواقع الجغرافية من حيث الارتفاع والانخفاض عن البحر، ومن حيث بعدها وقربها عن خط الاستواء، وتختلف درجة الحرارة كذلك في المكان الذي تتغير فيه فصول السنة. أمَّا عن حالة الطقس فيرجع إلى درجة الضغط الجوي، انتشار الرطوبة حركة الرياح الطل النسبي لليل والنهار والمطر والضباب وغير ذلك. وقد اهتم بهذه الأبحاث والدراسات العالم كيتلهQUETLEY  الذي يرى بأنَّ عدد الجرائم تزداد تدريجيا كلما اقتربنا من خط الاستواء وعلى ضوء ما قدمه العالم كيتله يمكن تحديد علاقة درجة الحرارة بأهم الأعمال الإجرامية:

-         ترتفع نسبة جرائم الدم في الجو الحار وتنخفض في الجو البارد.

-         ترتفع نسبة جرائم المال في الجو البارد وتنخفض في الجو الحار.

-         ترتفع نسبة جرائم العرض في الجو المعتدل وتنخفض في الجو البارد والحار.

- حالة الطقس: اشتهرت هذه الدراسة بأعمال ديكستار DEXTER  حيث استخلص من أبحاثه عدة نتائج و حاول أنْ يفسر العلاقة بين الظواهر الجوية والظواهر الإجرامية يقول" إنَّ نسبة جرائم العنف ترتفع بانخفاض الضغط الذي بانخفاضه تثار النفوس وتزيد الانفعالات العاطفية وتجعل الإنسان يقوم بجرائم العنف " ويضيف أيضا " في الضباب والمطر تنغص حيوية الإنسان، كما أنَّ نسبة الجرائم تنخفض في الرياح القوية وترتفع باعتدال الرياح اعدا جرائم السرقة التي تتم كثيراً بوجود الرياح ".

- العوامل الطبوغرافية: يقصد بالعوامل الطبوغرافية مدى تأثير المواقع الجغرافية في المكان الذي يقيم فيه المجتمع على انتشار الظاهرة الإجرامية بين أفراده. فإذا فرقنا بين مكانين جغرافيين هما المدينة والقرية نجد أنَّ الحياة في المدينة أو في القرية لها تأثير مباشر على تأثير السكان في الجريمة فإذا كان هناك تأثير في الحالتين فهو يرجع إلى سببين:

- درجة كثافة السكان في كل منهما ( التركيز العمراني ).

- الوسائل و الإمكانيات هؤلاء السكان : الظروف المعيشية.

فباختلاف درجة التمركز العمراني والحالة الاقتصادية دراسة العوامل الطبوغرافية للمقارنة بين الإجرام في المدينة والقرية يمكن القول أنَّ " نسبة الإجرام في المدينة أعلى منها في الريف أو القرية، وهذا راجع لعدة أسباب منها: تعدد وسائل العيش الحياتية ومرافقها المختلفة في المدينة، مشكلات الحياة في المدينة أعلى منها في الريف، هذا فيما يخص الكم أمَّا من حيث الكيف أي نوعية الجرائم تختلف في مجتمع المدينة عنها في مجتمع القرية وأنواع الجرائم تخضع للقاعدة الأصلية إذ أنها ترتفع نسبتها في المدينة عنها في الريف نتيجة التقارب الموجود في المدينة بين السكان والتفاعلات المتكررة… وتجدر الإشارة إلى أنَّ أنواع الجرائم التي تكون في المدينة هي السرقة، المخدرات الدعارة، الاحتيال، أعمال العنف؛ في حين تكثر جرائم القتل"الشرف" في الريف مقارنة بها بالمدينة.

2- العوامل البيئية الاجتماعية: نظراً للعلاقة الوثيقة بين الفرد وأسرته ولاسيما في فترة الطفولة فيستحيل على الطفل أنْ يعتمد على نفسه، ويكون غير قادر على الانفصال عن عائلته ويقول أحد العلماء في ذلك " البيئة العائلية تعلب دوراً هاماً في تحديد النموذج السلوكي التي يتبعها الإنسان في مستقبل حياته" فالطفل دائماً يعتبر والديه وإخوته الكبار مثلاً عالياً له ويتخذهم نموذجاً لسلوكه فيحاول دائماً محاكمتهم وتقليدهم في تصرفاتهم ولهذا يقول بأنَّ تصدع الأسرة سبب من أسباب الإجرام والانحراف". ومن العوامل المساهمة في الجريمة:

- آثار النموذج العائلي في الإجرام: ليست هناك طريقة علمية موجودة لتربية الطفل على نظام مثالي ولكن يحاول الآباء غالباً أنْ ينشئوا أطفالهم على الطريقة التي أنشئوا هم عليها، والأطفال عادة في السنين الأولى من أعمارهم يتصرفون كما يتصرف الوالدان وعندما يصلون إلى سن السابعة يبدأ في مرحلة التمييز والفهم ويلتحق بأحد المدارس ويدرك ما يعرض عليه على الشاشة وقد يختلف عن نظام أسرته كما يراه أو يسمعه وكل هذا يرجع إلى النمط التربوي الذي يطبق عليه.

- إجرام بعض أفراد الأسرة: أجرى علماء أبحاث عديدة في هذا الميدان واستخلصوا من أعمالهم أنَّ" الإجرام يرجع بالدرجة الأولى لآثار البيئة العائلية وارتباط الإنسان بالنماذج السلوكية في أسرته" و يرى العالم الإنجليزي بيرث BURT  أنَّ نسبة الإجرام تزداد في أسر الأجداد المجرمين. كذلك أثبتت إحصائيات شيلدون أنَّ 87 % من المجرمين أنشئوا أو تمت تربيتهم في عائلات بعض أفرادها مجرمين " الطفل مجرم لأنه تعلم في بيئته أن يكون ذلك " ومن هذا تبين أنَّ لهذا العامل أثر ملحوظ في الإجرام.

- آثار المجتمع على العائلة: إنَّ الآباء يحددون الموقع الجغرافي للمسكن والمستوى الاجتماعي لأسرهم ولاشك لهذين الأخيرين (المسكن، المستوى الاجتماعي) آثارهما على تحديد الوسط الذي يعيش فيه الأولاد وبالتالي تحديد النموذج أو السلوك الذي يختلط بها الطفل، فالطفل يتصل بأقرانه ويلتقي معهم و يقلدهم ومن شأن هذا الاختلاط يصبح الطفل مجرم من خلال النماذج التي يختلط معها.

- تصدع العائلة وفساد نظام الأسرة: يقصد بتصدع العائلة تغيير ظروفها قد تكون نتيجة وفاة أحد الأولياء أو بسبب طلاق أو انفصال بين الزوجين أو بسبب هجر أحد الوالدين للأسرة وقد أجرى علماء الإجرام عدة أبحاث في هذا الميدان والنتائج كانت إحصائية في هذا الشأن أنَّ تأثير التصدع العائلي له آثار على إجرام الأطفال والمراهقين على الخصوص وقد أسفرت تلك الإحصائيات على النتائج التالية: أنَّ تصدع العائلة ظاهرة تنتشر بنسبة كبيرة في أسر المجرمين في العائلات المتصدعة تكون نسبة الإجرام بين الإناث أكبر من نسبتها لدى الذكور، ويرجع ذلك أنَّ الإناث تعتمد على أسرتها بنسبة أكبر من الذكور فتكثر مقاومتها للدوافع الإجرامية بمجرد تصدع العائلة.

 أما فساد نظام الأسرة فله صور مختلفة منها: عدم مبالاة الأولياء بنظام الأسرة، نقص النظام نتيجة الضعف البدني أو الذهني للأولياء أو نتيجة انشغال الأم خارج المنزل لفترة طويلة، كذلك قسوة نظام الأسرة وصرامتها وإهمالهم، وكذا إذا كان أفراد الأسرة مدمنين على الخمور والمخدرات، أو قد تكون لعدم التوافق بين الزوجين خاصة فيما يخص الجنسية أو العقدة الأوديبية أو المستوى الأدبي أو التعليمي و الاجتماعي، كل هذه الصور لها آثار على الجريمة، وقد أثبتت الإحصائيات التي أجراها بيرث BURT أنَّ فساد نظام الأسرة لدى أسر المجرمين بين أنَّ 70 % بالنسبة لغير المجرمين، ولهذا يقدر علماء الإجرام تأثير فساد نظام الأسرة على الإجرام .

-  العوامل الخارجية الاجتماعية: من بين هذه العوامل العوامل الاقتصادية الثقافية والسياسية:

+ العوامل الاقتصادية: هناك ثلاث أنواع من الجرائم لها علاقة بالعوامل الاقتصادية وهي جرائم، الاعتداء على الأموال وعلى الأشخاص وجريمة العرض. فمثلاً جريمة الاعتداء على الأموال التي ترتكب لإشباع حاجات معينة يفتقر إليها الفرد مثل: المأكولات والملابس ……إذا كانت ظروفه الاقتصادية لايمكنه من إشباع حاجاته بطريقة مطابقة للقانون ولكن يكون الدافع لارتكاب بعض جرائم المال هو استغلال الظروف ، كذلك في فترة الحروب أو في زيادة الأسعار الرسمية تكثر جرائم النصب والاحتيال، بينما نجد بعض الجرائم خاصة الاعتداء على المال ترتكب لتحقيق المزيد من الرفاهية كما هو الحال بالنسبة للرشوة التزوير وخيانة الأمانة.

  أمَّا جريمة العرض فالعوامل الاقتصادية تلعب دور ملحوظ في جرائم العرض بصفة دائمة وخاصة في حالات الرخاء أو الأزمة. فحيث تتحسن الظروف الاقتصادية وينتقل الناس بين النوادي والمنتزهات ودور اللهو وقد يفرط الأشخاص في شرب الخمور وتعاطي المخدرات… هذه الأمور وغيرها مجتمعة تسهل في إقامة علاقات مشبوهة وغير شرعية وتعتبر هذه العلاقات اعتداء على العرض، وفي حالة الأزمة أو الكساد و الضيق المالي قد يجعل بعض النساء يعرضن أنفسهن للدعارة غير الشرعية أو القانونية .

 ومن نافلة القول أنَّ التحولات الاقتصادية تلعب دوراً هاما في التغير الاجتماعي عموماً وفي ظهور عدة جرائم، ومن أمثلة التحولات الاقتصادية نذكر تحول المجتمعات الإنسانية من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية والتحول إلى الصناعة يترتب عليه التركيز العمراني في المدينة وهجرة أهل الريف إليها و مما لا شك فيه أن التحولات الاقتصادية على مدى التاريخ كان لها عدة نتائج جوهرية في التبادل التجاري، كذلك في نشأة التجمعات البشرية في المدينة كذلك في التوزيع الطبقي في المجتمعات الصناعية وكذا تعقد مشاكل الحياة وأخيراً في ارتفاع المستوى المعيشي.

 أمَّا التقلبات الاقتصادية المتعلقة بالأسعار والدخل والتغيرات المفاجئة التي تصيب الظواهر الاقتصادية من حين إلى آخر هذه الأخيرة تعرض المجتمع برمته لأزمات قاسية حيث لا يستطيع إشباع حاجياته فيلجأ إلى ارتكاب بعض المخالفات التي كثيرا ما تتحول إلى جرائم .

 وهناك ظاهرة اقتصادية لا تقل أهمية في ظهور الجرائم وهي الفقر والبطالة وأثرهما في الإجرام فالفقر هو عجز الإنسان على إشباع حاجاته الأساسية وذهب عديد العلماء إلى حد القول:" الفقر هو السبب الوحيد في الجريمة " و في بحث أجري في فرنسا و بريطانيا أن أغلب المجرمين ينتمون إلى أسر فقيرة و غير عاملة.

\* العوامل الثقافية: ويقصد بها عنصر المستوى الحضري لكل المجتمعات و المنحصرة في عدة أبعاد منها المستوى التعليمي للفرد، نظرة المجتمع للجريمة، القيم العقائدية أو الدينية وكذا أساليب التقدم العلمي…إلخ . فالمستوى التعليمي مثلاً له تأثير كبير في الحث أو الحد من الجريمة وعلى وجه الخصوص عدم احترام القوانين، يقول لمبروزو في هذا المضمار "إن التعلم يوسع نطاق الفهم، الخبرة وقد يكون سبباً في ارتفاع الجريمة أو انخفاضها " . أما فيما يخص نظرة المجتمع للجريمة فهناك عدة وجهات نظر للمجتمع للجريمة منها مجتمع يستنكر الجريمة- ومجتمع غير مبال بالجريمة – ومجتمع يستحسن الجريمة. أما فيما يتعلق بالقيم العقائدية والدينية: فإن الأشخاص الذين لا يؤمنون بالعقائد الدينية ولا تحكمهم ضوابط و قوانين عقائدية يرتكبون عدة جرائم. وأخيرا أساليب التقدم العلمي والمتمثلة في الاختراعات التكنولوجية التي اخترعتها بعض الدول المتقدمة، الإعلام، الأسلحة، المواد الكيميائية هذه كلها قد تكون سبباً أو دافع لارتكاب الجريمة.

+ العوامل السياسية: النظام السياسي عامل مؤثر ومثير للظاهرة الإجرامية، و يقول العلماء أن هذه العوامل لها تأثير مباشر وآخر مباشر فالتأثير المباشر: راجع إلى الحكومات وتأثيرها على الظاهرة الإجرامية مثال تدخل بعض رجال الحكومة في جماعة المافيا وتأثير الحكومات على الظاهرة يظهر في : الشكل السيئ لبعض الحكومات "الحكومات ذات الإدارة الفاسدة، الرشوة، الاختلاسات ضعف جهاز الشرطة، عدم التطبيق الصارم للقوانين. أمَّا التأثير غير المباشر: والمتمثل في انعدام المراقبة التي تسمح للناس بالتصرف على كل الشاكلات مثلما يحدث في أوقات الحرب حيث لا تستطيع الحكومة أو السلطة التأثير أو السيطرة على الشعب.

1. "•" مرض عقلي يتميز يتشويشات ذهنية حادة مقترنةً بانفصال عن العالم الخارجي وتفكك العالم الداخلي. وهو من الأمراض المستعصية على العلاج في الطب النفسي والعقلي ويتخذ أحياناً صوراً حادةً أو مزمنة وتنطوي أعراضه على التفكير غير المترابط وانعدام التجاوب العاطفي والأوهام والهلوسات. فقد يكون كلام المريض غير منطقي في أغلب الأحيان وقد يتلقى أخباراً مثيرةً دون أدنى اهتمام أو تجاوب من ناحيتهِ وقد يدعي أنه رأى أشخاصاً يتحدثون إليه أو أنه سمع أصواتاً تناديه مع أن أحداً لم يخاطبه أبداً ولم يتفق الباحثون على أسباب الفصام إلا أن بعضهم يرجح أثر العوامل البيئية ويرى آخر أن أسبابه عضوية بينما يرى قسم ثالث أنه ناشئ عن تفاعل العاملين معاً. وهناك أنواع عديدة من الفصام منها، الهبفرينية hebephrenic والكتاتونية والفصام البسيط، والاضطهادية وشبه العصابية.للمزيد من المعلومات ينظر:جابر عبد الحميد جابر وعلاء الدين كفاني، معجم علم النفس والطب النفسي، عربي- إنجليزي، ج2 و ج3 دار النهضة العربية، القاهرة، 1989-1990. [↑](#footnote-ref-1)
2. "\*" طرف من الجنون. و تهوس أي جن و المهووس ذو الهوس. ينظر جابر عبد الحميد جابر وعلاء الدين كفاني، معجم علم النفس والطب النفسي، ج3،، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990. كذلك راضي الوقفي، مقدمة في علم النفس، مرجع سبق استخدامه. [↑](#footnote-ref-2)
3. "♣ " اضطراب عقلي نادر ينمو بشكل تدريجي حتى يصبح مزمناً ويتميز بنظام معقد يبدو داخلياً منطقياً ويتضمن هذاءات الاضطهاد والشك والارتياب فيسيء المريض فهم أية ملاحظة أو إشارة أو عمل يصدر عن الآخرين، ويفسره على أنه ازدراء به ويدفعه ذلك إلى البحث عن أسلوب لتعويض ذلك فيتخيل أنه عظيم وأنه عليم بكل شيء.ينظر: أكرم نشأت إبراهيم،علم النفس الجنائي، مرجع سبق استخدامه. كذلك محمد خليفة بركات، عيادات العلاج النفسي، القاهرة، 1965. [↑](#footnote-ref-3)
4. "• " لومبروزو عميد المدرسة الوضعية Positive School وما سمي كذلك بالمدرسة الإيطالية Italian School، ولد من أب وأم يهوديين في فيروناVerona بإيطاليا. [↑](#footnote-ref-4)
5. "• " نتيجة لتلك الآراء ظهرت النظرية الاجتماعية أو ما يعرف بنظرية الوسط الاجتماعي التي ترجع الجريمة إلى العوامل البيئية أو الاجتماعية التي بدأت ببحوث البلجيكي كيتله Quetelet في القرن التاسع عشر ، واعتمد فيما بعد أنريكو فيريEnrico Ferri وروفائيل جاروفالو Raffael Garofalo وغيرهم حتى تشعبت تشعباً كبيراً، ومن أنصارها دوركهايمE.Durkheim وتاردG.Tarde ولاكاساني La Cassagne في فرنسا، وشيلدون وزوجته اليانور جلوك Sheldon & Eleanor Glueck ودونالد تافتDonaid Taft في أمريكا وكولايانيColajanni في إيطاليا...الخ . وقد تولدت عن المدرسة الاجتماعية مجموعة نظريات مثل النظرية الجغرافية ونظرية التفكك الاجتماعي ونظرية الصراع بين الثقافات ونظرية المخالطة الفارقة والنظرية الماركسية وغيرها( محمد نيازي مصطفى، الدفاع الاجتماعي: السياسة الجنائية بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، مرجع مستخدم، ص237.) [↑](#footnote-ref-5)
6. "<•"عقدة أوديب من العقد النفسية التي تطلق على الطفل الذي يحب والدته ويتعلق بها لدرجة الغيرة على الأم من الأب. وقد استوحاها العالم النفسي "فرويد" من قصة يونانية شهيرة "قصة أوديب" .وسوف يتم سرد القصة في السطور التالية بشكل مختصر: أوديب هو ابن لملك شهير في اليونان ،وتحت هذا الملك مجموعة من الكهنة الذين اخبروه إن ابنه الصغير أوديب سوف يقتله عندما يكبر فقرر الملك أن يقتل ابنه الطفل الصغير حيث أمر احد جنوده أن يأخذ أوديب إلى الغابة ويقتله.فذهب الجندي ومعه أوديب إلى الغابة ولكن لم تطاوعه نفسه على قتل طفل صغير،فترك الجندي أوديب في الغابة ورجع إلى الملك واخبره انه قتل أوديب . أمّا أوديب الذي تُرك في الغابة فقد وجده رجلا فقرر رعايته. فكبر أوديب وأصبح ذا شأن عظيم في القرية التي عاش بها. وكانت القرية التي يعيش بها أوديب على خلاف مع الملك( والد أوديب). فقررت القرية أن ترسل جيوش لمواجهة الملك وجعلت أوديب هو قائد هذه الجيوش. وعلم الملك بأن هناك من يريد مهاجمته فأعد العدة لذلك . وتقابل الجيشان وتقابل أوديب مع والده في الحرب، فقتل أوديب والده. وانتصر في المعركة. وأصبح ملكاً وتزوج من أرملة الملك السابق( أمه) دون علم منه أنها والدته ودون علم منها .وبعد ذلك علم أوديب انه قتل أبيه وتزوج أمه. ففقع أوديب عينيه عقاباً لنفسه على صنيعه ويفسر"فرويد" زواج أوديب من أمه. بأن حب الأم فطري ولكن أوديب لم يترجم هذا الحب بالشكل الصحي. وقد أعجبت هذه النظرية الكثير من الأجيال السابقة ولكنها أيضاً هزتهم هزة عنيفة لأن "فرويد" قد أوضح بصورة شبه قاطعة أن الطفل يملك الرغبة الأكيدة في التعامل الجنسي مع أحد الوالدين من الجنس المضاد، وهذا يقود إلى غيرة الأب. غير أن الطفل في المجتمعات الحاضرة لا يملك أي فكرة مهما كانت مبهمة عن ما يدعى بالعلاقات الجنسية أو حتى وجودها.فالأطفال لا يملكون هذه الرغبات تحت سن الخامسة أو حتى بعدها لذلك لا نعلم كيف يسببون غيرة بعض الآباء. من هنا فإن هذه النظرية في الوقت الحاضر مرفوضة حتى من قبل أنصار مدرسة التحليل النفسي.

 [↑](#footnote-ref-6)